

محمد بن مسعود الغزني (المعروف بصاحب البديع) وآراؤه النحوية

بقلم الدكتور : عبده علي مريش
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

نجد كثيراً من الآراء النحوية التي تزين صفحات كتب النحو لعلماء لم تصل إلينا كتبهم لسبب أو لآخر ، ومن هؤلاء محمد بن مسعود الغزني المعروف بصاحب البديع ، الذي تردد اسمه كثيراً في مؤلفات نحويي مابعد القرن السابع الهجري ، أمثال أبي حيان الأندلسي وابن هشام ، وخالد الأزهري ، والسيوطي ، وغيرهم ، مما حفز الباحث إلى الوقوف أمام هذه الشخصية العلمية ، فيفرد لها هذا البحث لعله يضيف شيئاً إلى مسار الدرس النحوي بروح علمية وموضوعية ، وأخذ ما كان فيه نيراً صالحاً للامتزاج بما يثبت عليه الواقع النحوي ، وإدراج ما سوى ذلك ضمن تاريخ العلم .

ولعله من المفيد قبل الحديث عن صاحب البديع أن نلم بشئ يسير عن بيئته الجغرافية والتاريخية والعلمية حتى يتيسر لنا بعدئذٍ دراسة شخصيته على ضوء ما تكون لنا من خطوط عامة تحدد لنا طبيعة الدرس العلمي لأبناء هذه البيئة .

الجغرافيا :

نجد في المصادر التي هي مظنة البحث :
غزنة : بفتح أوله وسكون ثانيه ، ثم نون . هكذا تلتفظها العامة .
غزنين : وهو الصحيح عند العلماء ، ويعربونها فيقولون : جزنة .
وهي مدينة عظيمة ، وكانت إحدى الولايات الإسلامية الواسعة في طرف خراسان ، وظلت الحد بين خراسان والهند . وكان يقال لمجموع بلادها : زابلستان ، وغزنه قصبته .
وهي كانت منزل بني محمود بن سُبكتكين إلى أن انقرضوا^(١) .

نسبت الدولة الغزنوية الى مدينة (غزنة) حيث كان مبدأ أمرها فيها "وهذه الدولة من فروع دولة بني سامان وناشئة عنها ، وبلغت من الاستطالة والعز البالغ العظمة . واستولت على ماكانت دولة بني سامان عليه في عدوتي جيحون ، وماوراء النهر ، وخراسان ، وعراق العجم ، وبلاد الترك ، وزيادة بلاد الهند "(٢).

وبعد سبكتكين المؤسس الأول للدولة الغزنوية ، وهو مملوك تركي من ممالك البكتين الذي لم يكن هو نفسه إلا مملوكاً ، أخذ يرتقي وينتقل في الخدم حتى أصبح قائد السامانيين في خراسان وأميراً مستقلاً بغزنة في جبال سليمان ، ولما توفي خلفه ابنه اسحاق غير أنه لم يلبث أن توفي فقام على (غزنة) مملوك أييه سبكتكين ٣٦٦-٣٨٧هـ) وقد بدأ أعماله بالاستيلاء على مدينة (بست) في أفغانستان منطقة سجستان القديمة ، وأخذ يغزو الهند حتى تخلى له ملك البنجاب (جيبال) إقليم (كابل) في شرقي أفغانستان الذي يشرف على الطرق المؤدية إلى السهل دي الخصب ، بعد ان جرد له حملتين كبيرتين لحربه فأرغمه على الصلح لماعة.

أما خليفته محمود الغزني (المعروف بمحطم الاصنام) فيعد من أعظم رجال خ وسط آسيا ، فبعد أن أضحى سيداً على خراسان أغار على الهند مرات عدة ، نهر بتحطيم أصنامها ، ومما فتحه فيها الملتان وكشمير والبنجاب ، وهو يعد فاتحها بقي ، أما فتح محمد بن القاسم الثقفي في عهد الوليد بن عبد الملك بن مروان : غزوا اكثر منه فتحاً حقيقياً . وقد كان مثل أبيه وأسرته والأتراك جميعاً سنيّاً يبق غلاة الشيعة ، واضطهد المعتزلة ، وهو أول من لقب بالسلطان .

وقد استطاع أعقابيه من بعده أن يثبتوا سلطانهم في عاصمتهم الهندية (لاهور) ل مائة وخمسين عاماً . وقد أخذ نجم هذه الدولة في الأفول على يد السلاجقة بعد أن انسحب سلاطينها من أمامهم من إيران مكثفين بغزنة وبما وراءها من ديار الهند ، ومازال السلاجقة يعصفون بهم حتى اضطروهم في سنة ٥٥٧هـ إلى الانسحاب نهائياً إلى عاصمتهم في الهند (لاهور) ومالبثوا أن تعقبوهم هناك حتى قضوا عليهم نهائياً بتلك الديار سنة ٥٨٢هـ (٣).

مكانة غزنة العلمية :

عاشت غزنة في ظل الدولة الغزنوية قوية فترة زاهية ، حيث استغلت اموال الفتوحات للهند في عمارتها وبناء المساجد الفخمة فيها ، وفي احداث نهضة كبيرة علمية وأدبية .

وقد نسب إلى هذه المدينة من لا يعد ولا يحصى من العلماء في مختلف فروع الثقافة الاسلامية التي تأصلت جذورها فيها في عهد الغزنويين ، بعد أن أقيمت المعاهد العلمية التي كانت تعرف وقتئذ بالمدارس ، ومن أشهرها المدرسة التي أنشأها السلطان محمود في هذه المدينة ، فكان الطلاب يؤمنونها من جميع أنحاء آسيا وإيران ، وكان بلاطه مثابة للعلماء والمفكرين والأدباء ، كالبيروني ، والفردوسي ، والدقيقي ، كما كانت المكتبة التي أنشأها في فناء المدرسة من أكبر المكتبات في العالم الإسلامي^(٤).

ولعل مرجع ذلك إلى التنافس الذي نشأ بين أصحاب الإمارات حينئذ ، فقد مضى كل منهم بجهد جهداً بالغاً في أن يضم حوله علماء العصر ، ليزدان بهم بلاطه ، وتزهو بهم دولته ، وكى يبعثوا في شباب الدولة الطموح وتحقيق ما لم يحققه العلماء قبلهم ، ولعلّ محمود الغزنوي خير من يمثل ذلك بين الغزنويين ، وكان هو نفسه " من أعيان فقهاء الحنفية ، وقد ألف كتاباً مشهوراً في الفروع هو (التفريد على مذهب أبي حنيفة) وقد تناول فيه ستين ألف مسألة فردية " ^(٥).

وتدين الثقافة الإسلامية في الهند لمدينة (غزنة) في تأسيسها وتأصيلها قبل أن ينتقل " مركز العلم الى لاهور ، ومنها إلى دلهي ، ثم تعددت البيئات في الهند على إثر تحول العلماء إلى عواصم المقاطعات بعد الغارة التي شنّها تيمور سنة ١٣٩٨م^(٦).

ومن العلماء المنتسبين لغزنة :

١- أحمد بن محمود الغزنوي الكاشاني الحنفي (٥٩٣هـ) فقيه ، أصولي متكلم. من تصانيفه : المقدمة الغزنوية في الفقه الحنفي ، روضة اختلاف العلماء في أصول الفقه ، وروضة المتكلمين في علم الكلام^(٧).

٢- أحمد بن محمد بن نوح القابسي ، الغزنوي ، الحنفي (جمال الدين) توفي في حدود سنة ٦٠٠هـ وهو فقيه ، تولى القضاء . من تصانيفه : الحادي القدسي في فروع الفقه الحنفي^(٨).

٣- عالي بن ابراهيم بن اسماعيل الغزنوي ، الحنفي (- ٥٨٢هـ) مفسر ، نحوي . أقام مجلب ومن مؤلفاته : تفسير التفسير ، (فيه أعاريب ومسائل نحوية) ، شرح مقدمة ابن بابشاذ في النحو ، مشارع الشرائع في الفقه^(٩) .

٤- عمر بن اسحاق بن أحمد الغزنوي ، الهندي ، الحنفي (٧١٤-٧٧٣هـ) فقيه ، أصولي ، منطقي ، حكيم ، صوفي ، مشارك في بعض العلوم ، قدم إلى القاهرة ، وولى القضاء في الديار المصرية ، وأفتى وتوفى في رجب .

من تصانيفه الكثيرة : شرح المغنى للخبازي في أصول الفقه في مجلدين ، شرح بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والأحكام لابن الساعاتي في أربع مجلدات ، زبدة الأحكام في اختلاف الأئمة الأعلام وشرح الجامع الكبير للشيباني في فروع الفقه الحنفي لم يكمله^(١٠) .

٥- محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي (- ٥٦٠هـ) مفسر ، مقرئ ، نحوي من آثاره ، علل القراءات في عدة مجلدات ، عين المعاني في تفسير السبع المثاني ، والوقف والابتداء^(١١) .

٦- محمود بن أبي الحسن النيسابوري الغزنوي (- ٥٥٠هـ) يلقب ببيان الحق ، وهو مفسر فقيه ، أديب ، لغوي ، شاعر .

من تصانيفه : جمل الغرائب في تفسير الحديث ، إيجاز البيان في معاني القرآن ، خلق الانسان ، التذكرة والتبصرة تشمل على ألف نكتة ، وله شعر^(١٢) .

التعريف بصاحب البديع :

ومن بيئة غزنة محمد بن مسعود بن الزكي الغزنوي - موضوع هذا البحث - المعروف بصاحب البديع . ترجم له السيوطي في البغية بقوله : " محمد بن مسعود الغزني . هكذا سماه أبو حيان . وقال ابن هشام : ابن الزكي ، صاحب كتاب البديع . أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغني . وقال : إنه خالف فيه أقوال النحويين ، وله ذكر في جمع الجوامع ، والذي لم أعرف عن أحواله شيئاً " ^(١٣) .

والظاهر أن السيوطي لم يقف على ما ذكره أبو حيان عنه في كتاب (التذكرة) ، فقد نقل عنه البغدادى في شرح أبيات المغني عند شرحه لقول ذي الرمة :
أتقرح أكباد الحبين كالذي أرى كبدي من حب مية تقرح

مانصه : " على أن صاحب كتاب (البديع) وهو كتاب خالف فيه النحويين في امور كثيرة ، زعم فيه أن (الذي) في البيت بمعنى (أن) وأن تأتي بمعنى (الذي) . ذكره أبو حيان في (تذكرته) وسرد ماوقع في كتابه من مخالفة النحويين من أول كتابه إلى آخره .

قال : محمد بن مسعود بن الزكي له كتاب في النحو سماه بالبديع ، ادعى فيه أشياء خارجة عن المعتاد في النحو ، وذكر فيه أن النحاة على خمس طبقات ، وخلط فيها ، وغلط غلطاً فاحشاً فيها ، وذكر من الطبقة الخامسة أبا الحسن علي بن فضال المجاشعي المغربي ، وأنه ورد غزنة سنة ست وستين وأربعمائة ، وأقام بها مكرماً معظماً ، وصنف تصانيف ، منها كتاب (الأكسير في النحو) ، وذكر من هذه الطبقة أبا الفرج عبدالرحمن بن عدنان المغربي ، ورد غزنة سنة أربع وخمسمائة .

قال : وهو إمام مقدم هم هرم يناهز المائة ، أو يجاوزها ، وكان يقول : إن ابن فضال المجاشعي قرأ الكتاب عليّ ، وتلمذ برهة بين يديّ ، وأقام بها ثلاث سنين ملحوظ المنزلة من أكابر الدولة ، وكنت مدة إقامته ملازماً لخدمته ، قارئاً عليه كتاب (الأصول) ، وهو كان يحفظه ظاهراً .

ثم أخذ أبو حيان في سرد ماخالف فيه من باب الإعراب إلى مسألتنا^(١٤) ١ هـ . ويبدو أن الرجل لم تكن له شهرة واسعة في عصره ، وظل اسمه مطموراً في زوايا النسيان لسبب أو لآخر ، حتى جاء أبو حيان فوقف على كتابه (البديع) ، فلم يكتف بالنقل عنه وحصر آرائه ، بل اهتم بالتعريف به من خلال ما جاء في كتابه (البديع) ، وكأنه أدرك عدم معرفة الناس به ، فسلط الأضواء عليه تعريفاً به وبكتابته ، لكسب ثقة العلماء في مصادره التي كان يعتمد عليها في جمع مادته العلمية ، مما جعل النحاة من بعده - وبخاصة علماء مصر - يعتنون بالنقل عن كتابه (البديع) وترديد آرائه في أكثر من باب من أبواب النحو - كما سيأتي لاحقاً - . ونعود إلى ما أورده أبو حيان عنه في (تذكرته) ، ويهمننا منه هنا الأمور التالية :

أولاً : لم يسعفنا نص أبي حيان بشيء عن تاريخ ميلاد محمد بن مسعود ، ولا عن مكان ولادته ، ولا تعني نسبته إلى (غزنة) بالضرورة أنه ولد بها ، لأنه من الجائز أن يولد في مدينة ويرتحل إلى أخرى فيشتهر بها وينسب إليها ، وأيضاً لم نقف على نشأته حتى نستطيع رسم صورة مكتملة عن سيرته وما آل إليه أمره .

ثانياً : بين لنا المكانة العلمية التي وصل إليها صاحبنا ، بدليل تلمذة ابن فضال المجاشعي على يديه والذي قرأ عليه كتاب سيويه .

ثالثاً : تميز صاحبنا بالتواضع حيث لم يأنف من قراءة كتاب (الأصول) لابن السراج على يد ابن فضال الذي تلمذ على يديه فقرأ عليه كتاب سيويه ، وهو يعد أعلى منزلة وشأناً من أي كتاب آخر ، كيف وهو قرآن النحو ، والفلك الذي يدور حوله النحاة في كل زمان ومكان ، بالإضافة الى موضوعيته التي دفعته الى توسيع مداركه والاستفادة من الرجل بعد أن وجده مستظهما لهذا الكتاب ، فلم لم لا يهتبل فرصة وجود الرجل في غزنة فيقرأ عليه كتاب ابن السراج الذي لاغنى عنه لأي مشغل في النحو بعد أن أضحي أحد ينابيع هذه الدراسة حتى قيل فيه " مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله " (١٥).

ومما يؤكد تواضع صاحبنا أن الأمر وصل به إلى أكثر من ذلك ، فظل ملازماً للمجاشعي خادماً له مدة إقامته في (غزنة) التي استمرت ثلاث سنوات .
 رابعاً : أن عمره امتد طويلاً حيث ناهز المائة عام أو يجاوزها . وهذا الذي جاء به أبو حيان في (تذكروته) يخالف مانص عليه حاجي خليفة في (كشف الظنون) من أن صاحب البديع توفي سنة ٤٢١هـ (١٦) . فكيف تكون وفاته حسب ما ذكره ، وهو الذي قابل ابن فضال المجاشعي في (غزنة) سنة ٤٦٦هـ ، وأبا الفرج عبدالرحمن بن عدنان المغربي سنة ٥٠٤هـ ؟ .

ومما يؤكد أن عمره امتد إلى ما بعد ٥٠٤هـ نقله عن الرمحشري ومتابعته له في أكثر من مسألة ، على النحو الذي سنذكره فيما بعد . ومعلوم أن الرمحشري عاش ما بين ٤٩٨ و ٥٣٨هـ أو يزيد قليلاً ، ليوافق ما ذكرناه ويتمشى مع ما جاء في (تذكرة أبي حيان) .

وقبل الانتهاء من التعريف بصاحب البديع نشير هنا إلى اضطراب وقع فيه صاحب (هدية العارفين) في ترجمته له حيث قال :

" العدني - محمد بن مسعود بن أحمد ، الغزي ، العدني ، الشافعي المتوفى سنة ٤٢١هـ إحدى وعشرين وأربعمائة ، صنف البديع في النحو " (١٧).

فهو عنده (غزي) و (عدني) و (شافعي) نسبة إلى (غزنة) في فلسطين ، وإلى (عدن) في اليمن وإلى المذهب الشافعي ، فهل ياترى كان قد انتقل من (غزنة) الى (غزنة) و (عدن) وأقام فيهما مدة حتى نسب اليهما ، ثم غير مذهبه الحنفي - وهو مذهب المنتسبين الى غزنة - تمشياً مع مذهب أهل (غزنة) و (عدن) وهو الشافعية ؟ أم ان الأمر قد اختلط عليه وهو يترجم للرجل ، فاشتبه عليه اسمه باسم آخر ، وهو محمد بن مسعود العدني ، اليماني ، الشافعي ، الفقيه ، المتوفى سنة

٨٧١هـ^(١٨) وهذا هو الراجح .

ونشير هنا أيضاً إلى وهم وقع فيه محقق كتاب (جواهر الأدب في معرفة كلام العرب) للإربلي أثناء ترجمته لأبي صاعد الغزنوي الذي ورد ذكره في متن الكتاب حين نسب له (الإربلي) مسألة نحوية نقلها عنه من كتابه المسمى بـ (التفسير) في التفسير عند قوله تعالى (وثامنهم كلبهم) فأشار المحقق في الهامش إلى أن صاحب الترجمة هو : محمد بن مسعود الغزني المتوفى سنة ٤٢١هـ ، ولم يزد شيئاً واكتفى بالإحالة على هدية العارفين^(١٩) . ولم أقف فيه ولا في غيره من المظان التي رجعت إليها على أن صاحبنا له كتاب في التفسير بهذا الاسم .
ولعل الراجح أن هذا الكتاب لصالح الغزنوي المتوفى سنة ٥٨٢هـ حسب ترجمتنا له آنفاً عند الحديث عن بعض العلماء ممن انتسبوا إلى غزنة .

صاحب البديع بين التأثير والتأثير

أ- ناحية التأثير :

بما أن كتاب (البديع) ليس بين أيدينا لنستطيع من خلاله تحديد مصادره التي استقى منها صاحبه مادته العلمية بصورة دقيقة وشاملة ، وليس أمامنا سبيل إلى ذلك سوى الاعتماد على تلك النصوص التي اعتمد عليها أبو حيان في نقولاته عن (البديع) في كتابيه (التذييل والتكميل) و (ارتشاف الضرب) حتى نصل في النهاية إلى تكوين ملمح عام عن الكتاب وصاحبه بهدف المساعدة على إمطة اللثام عن بعض جوانب شخصية الرجل وتضييق نطاق ما ارتبط به من غموض .

ومن هذا المنطلق نستطيع القول إن هذه النقولات أوقفنا على الأمور التالية :
أولاً : أن بعض هذه النقولات التي اعتمدها أبو حيان في نقله عن صاحب (البديع) قد تضمنت بعض الآراء النحوية لسابقه من النحاة ، ولم نستطع الوقوف عليها ونسبتها إلى أصحابها في أي من المظان التي رجعت إليها . وقد نبه أبو حيان على بعض منها .

وقد يكون السبب أن بعض المصادر التي اعتمد عليها قد فقدت لسبب أو لآخر ، أو أنها مازالت مخطوطة لم تجد طريقها إلى النور فنعرف أصحابها .

ومن أمثلة ذلك :

١ - مانبه إليه أبو حيان في باب (الشثية) حيث قال : " وذكر صاحب البديع

خلافاً في كيفية تشيئة العلم وجمعه ، فقال : منهم من يلحقه الألف واللام عوضاً عن ماسئله من التعريف ، فتقول : الزيدان ، والزيدون ، وهم الأكثر . ومنهم من لا يدخلها عليه ، ويبقيه على حاله قبل التشيئة والجمع ، فيقول : زيدان وزيدون .

وهذا القول الثاني غريب جداً لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب " (٢٠) .

٢- ماجاء في باب (الاستثناء) عند حديثه عن (لاسيما) . قال أبو حيان : " ومن غريب ما حكاه صاحب البديع : وهو أن من النحويين من زعم أن (لا) في (لاسيما) زائدة (٢١) " .

٣- ما ذكره من الخلاف في مجيء المفعول معه من الفعل المتعدي واللازم ، حيث جاء في التذييل : " قال في البديع : المفعول معه يكون في الفعل المتعدي وغير المتعدي عند الأكثرين ... وقال قوم : إن هذا لا يكون إلا مع غير المتعدي ، لنلا يلتبس بالمفعول به ، فلا يقال : ضربتك وزيداً ، و (زيداً) مفعول به (٢٢) " .

وقد نقل أبو حيان هذا الخلاف أيضاً في كتابه (الارتشاف) ، ولم يصرح فيه بالنقل عن صاحب البديع ، وتبعه في ذلك - كما يبدو - السيوطي ، والفاكهي ، والصبان (٢٣) ، دون أن ينسبوا الرأي الثاني لأحد من النحاة ، ولم أقف عليه في أي من المظان التي رجعت إليها .

ثانياً : أن صاحب البديع كان لا يهتم بنسبة الآراء النحوية الى أصحابها في كثير من المسائل التي كان يعرضها ، فنجده أحياناً يكتفي بقوله (وذهب بعضهم) (وقيل) (ومن زعم) (وأجاز بعضهم) (وقال قوم) الخ ومن ذلك :

١- ماجاء في (الارتشاف) في باب (إن) وأخواتها عند الحديث عن (لعل) : " وفي البديع : ذهب بعضهم الى أن الفعل الماضي لا يقع خبراً للعل ، فلا تقول : لعل زيداً قام أبوه " (٢٤) .

وهذا الرأي قد نسبته أبو حيان إلى مبرمان (٢٥) ، ونسبه ابن هشام الى الحريري (٢٦) .

٢- ما نقله أبو حيان عنه أثناء تفصيل الخلاف في (إذا) وهل تخرج عن الظرفية أولاً ؟ قال : " وقال محمد بن مسعود الغزني في كتابه (البديع) : ومن زعم أن محل (إذا) جر ، فرعمه باطل ، لأن (إذا) ظرف محض لا ينجر اليه (٢٧) " .
والزاعم هنا هو الأخفش ، وتابعه في ذلك الرمخشري وابن مالك (٢٨) .

٣- ما أورده أبو حيان في باب (الاستثناء) حيث قال : " قال في البديع : أجاز قوم : ما قام إلا زيداً " (٢٩) . ونسب أبو حيان هذا الرأي للفراء (٣٠) ، ونسبه

السيوطي للكسائي^(٣١).

وقال أبو حيان في الباب نفسه : " وفي البديع : مازيدة لإقام ، لم يجوز ، فإن أدخلت (قد) أجازها قوم^(٣٢) .

والجيز هنا هو المبرد^(٣٣).

٤- ماجاء في باب (العطف) عند الحديث عن (لكن) . قال أبو حيان : " وفي البديع : قيل : إنها مع الموجب حرف عطف ، كقوله تعالى : (لكن الله يشهد بما أنزل إليك) وإن شئت جعلتها عاطفة "^(٣٤).

٥- مناقله أبو حيان عنه في باب (التوابع) في نهاية البذل حيث قال : " وقال صاحب البديع : إن اجتمع تأكيد وصفة قدمت الصفة ، لأن التأكيد تكرار ، ولا تكرار إلا بعد التمام ، تقول : قام زيد الكاتب نفسه ، ولا يجوز العكس إلا عند بعضهم^(٣٥) .

والجيز هنا هو ابن كيسان . ذكر ذلك الرضي^(٣٦).

ثالثا : أن صاحب البديع كان على ألفة طويلة بكتاب (الأصول) لابن السراج ، ويتضح ذلك جليا من خلال تحليل بعض النصوص التي نقلها عنه أبو حيان ، وإن كان صاحبنا لم يصرح بذلك في الأغلب ، وهذا يؤكد ما ذكره أبو حيان عنه في (تذكرته) أنه قد قرأ الكتاب على ابن فضال الجاشعي كما ذكرنا سابقا . وحتى لانجافي الحقيقة نورد الآتي :

١- عدم جواز الجمع بين آلتين من آلات الاستثناء

قال أبو حيان في باب (الاستثناء) : " وفي البديع : لا يجوز الجمع بين آلتين من آلات الاستثناء فلو قلت : قام القوم إلا خلا زيدا ، لم يجوز ، وقد أجازوا : إلا ما خلا زيدا ، للفصل ، وأجاز الأخفش : إلا حاشا زيدا ، بالجر^(٣٧) . وهذا الكلام نجد أغلبه في الأصول لابن السراج^(٣٨) ، ماعدا المجيز (إلا حاشا زيدا) بالجر هو الكسائي ، وفي غيره أن الأخفش قد حكى ذلك عن العرب^(٣٩) .

٢- أفعل التفضيل لا يعمل في مصدره :

قال أبو حيان : " وفي البديع : أفضل القوم ، وأفضل من القوم ، أعطيا بعض أحكام التعجب ، ولأن معناهما المبالغة ، والشئ يحمل على نظيره ، ولهذا منع بعضهم من ظهور المصدر معه ، فلا يجيز : زيد أفضل الناس فضلا وأكرمهم كرما^(٤٠) .

والمانع هنا هو ابن السراج قال : " ولا يعمل فعل التعجب في مصدره ، وكذلك (أفضل منك) لاتقول : عبدا لله أفضل منك فضلا (٤١) " .

٣- الحال لا يأتي من المنادى عند المازني ويجوز عند المبرد :

قال أبو حيان : " إن من أجاز ذلك إنما أجازته أن تكون الحال مؤكدة ، إلا أنه في البديع ذكر الحال مطلقة قال : قد استقبح جماعة الحال من المنادى ، منهم المازني ، فلاتقول : يازيد قائماً ، وأجازته آخرون منهم المبرد . وقال : أناديه قائماً ، ولأناديه قاعداً ، وأنشد :

يابؤس للحرب ضراراً لأقوام (٤٢) " .

وقد نقل صاحب البديع فحوى الخلاف في هذه المسألة عن أصول ابن السراج (٤٣) ، دون أن يشير إلى ذلك . ومما يؤكد هذا أن هذه المسألة نجدها في بعض كتب النحو مسندة في تفصيل الخلاف فيها إلى ابن السراج ، وقد رواها عن شيخه المبرد الذي روى خلافه فيها مع المازني (٤٤) .

٤- حكم (لا) بعد النفي :

قال أبو حيان : " ومن أحكام (لا) .. ما قال في البديع : لاتقع بعد كلام منفي إلا إذا كانت بمعنى (غير) نحو قوله تعالى : " غير المغضوب عليهم ولا الضالين) ، ويجوز : زيدٌ غير قائم ولاقاعداً ، ولايجوز ذلك في الأعلام ، لاتقول : رأيت غير زيد ولاعمر . ولابعد (لن) و (لم) لاتقول : لن يقوم زيدٌ ولايقعد ، ولم يقم زيدٌ ولايقعد (٤٥) .

وهذا الكلام الذي نسبته أبو حيان الى صاحب البديع مأخوذ ملخصاً عن أصول ابن السراج (٤٦) .

٥- مجئ الحال متعددة وقد تأخرت عن صاحبيهما :

تابع صاحبنا ابن السراج صراحة في مسألة مجئ الحال متعددة وقد تأخرت عن صاحبيهما ، وهي مسألة خلافية . قال أبو حيان : " وفي البديع : فإن اختلفت حالاهما فلهما طريقتان :

أحدهما : أن يقرن كل حال بصاحبها ، تقول : لقي زيدٌ مصعداً عمراً منحدرًا . والثاني : أن تؤخر الحالين عنهما ، وتقرن حال الثاني منهما به ، فتقول : لقي زيدٌ عمراً منحدرًا مصعداً ، و (منحدرًا) حال لعمرو ، و (مصعداً) لزيد ... قال ابن السراج : إذا قلت : رأيت زيداً مصعداً منحدرًا ، تكون (أنت) المصعد ،

وزيد المنحدر ، فيكون (مصعداً) حالاً للتاء ، و (منحدرًا) حالاً لزيد ، وكيف
قدرت بعد أن يعلم السامع من المصعد من المنحدر ، جاز^(٤٧).

٦- أي في النداء :

لا يلحقها من علامة الفروع غير التاء في التانيث اختياراً :
قال أبو حيان : " وفي البديع : يكون للواحد وللثنتين وللجماعة والمؤنث على
لفظ ، ثم قال : والاختيار في المؤنثة اثبات التاء ، نحو يأيتهن المرأة^(٤٨) " اهـ . وهذا
اختيار صاحب الأصول^(٤٩).

رابعاً : أن نسبة بعض الآراء التي عزاها أبو حيان إلى صاحب البديع لم تكن
دقيقة ، فبعد البحث والتدقيق وجدت أنها تخص غيره من النحاة الذين تأثر بهم ،
كأبي علي الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، ولإثبات ذلك نورد الآتي :
١- ذكر أبو حيان خلافاً في باب (المبتدأ والخبر) عند حديثه عن تعدد الخبر
المشتق والجميع في المعنى واحد ، نحو : الرمان حلو حامض ، وهل في كل من (حلو
وحامض) ضمير ؟ أو لا ضمير فيهما ؟ أو في الثاني فقط ؟

وقد اختار أبو حيان أولهما ، ونسب إلى صاحب البديع ثانيهما ، وإلى الفارسي
ثالثهما ، وتبعه في نسبة الرأي الثاني إلى صاحب البديع ، والثالث إلى الفارسي كل
من الشيخ خالد الأزهري والسيوطي . قال أبو حيان وهو يتحدث عن رأي صاحبه :
" وقال صاحب البديع : قد يرد للمبتدأ خبران فصاعداً . قالوا : هذا حلو حامض
... والضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام ، كأنك قلت : هذا مر ، لأنه لا يجوز
خلو الخبرين من الضمير ، لئلا تنتقض قاعدة المشتق ، ولا يجوز انفرد أحدهما به ،
لأنه ليس أولى من الآخر ، ولا يجوز أن يكون فيهما ضمير واحد ، لأن عاملين
لا يعملان في معمول واحد ، ولا يجوز أن يكون فيهما ضميران ، لأنه يصير التقدير :
كله حلو وكله حامض " ^(٥٠).

وهذا الرأي نجده لأبي علي الفارسي في كتابه (الحجة في علل القراءات
السبع) . كما نجد أيضاً أغلب توجيه صاحب البديع لهذا الرأي مأخوذاً من هذا
الكتاب نفسه قال أبو علي الفارسي : " لا يجب أن يكون في أحد الإسمين دون الآخر ،
لأن كل واحد منهما إذا خصصته يتحمله الضمير لم يكن أولى بذلك من صاحبه ،
ولا يستقيم أن يكون في كل واحد منهما ضمير ، لأنك إن حملت كل واحد منهما
ضميراً لم يكن ذلك الغرض في الاخبار ... كأنك قلت : حلا وحمض ، وليس
الغرض ذلك ولا المراد ، إنما المراد قد جمع الطعمين ... ولا يجوز أن يكون ضمير

واحد فيهما جميعاً ، لأنه يجب أن يعمل الصفتان جميعاً فيه ، وهذا ممتنع ، كما يمتنع أن يعمل فعلاً في فاعل ، وإذا كانت هذه الوجوه غير مستقيمة ثبت أنه لا ضمير في ذلك .

فإن قلت : فعلاً يحمل ؟ قلنا : نحمله على المعنى ، ونرد الضمير في ذلك إلى المبتدأ في المعنى ... " (٥١) .

٢- ما جاء في باب (المبتدأ والخبر) حيث قال أبو حيان : " وقال صاحب البديع : فأما قولهم صاحب الناقة طليحان ، فتقديره : أحد طليحين ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه " (٥١) .

فهذا التخريج نجده في الخصائص لابن جني ، مع تخريج آخر ، وهو أن يكون قد حذف المعطوف للعلم به ، تقديره ، راكب الناقة والناقة طليحان (٥٢) .

٣- مانسبه أبو حيان إلى صاحب البديع في باب (البدل) من تجويزه ابدال الجملة من الجملة حيث قال : " وفي البديع : قد تبدل الجملة من الجملة إذا اتفقا في المعنى ، كقول الشاعر :

ذكرتك والخطيُّ يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر
فأبدل (وقد نهلت منا) من قوله (والخطيُّ يخطر بيننا) وهو في موضع الحال ، والفعل والفاعل بدل من المبتدأ والخبر " (٥٣) .

وهذا الرأي نجده أيضاً لابن جني وقد ذكره في (إعراب الحماسة) مع تجويزه أن يكون قوله (وقد نهلت) حالاً من الضمير المجرور في (بيننا) فلا يكون حينئذٍ بدلاً مما قبله (٥٤) .

٤- وما يدل على تأثر صاحب البديع بابن جني إيراد أحد آرائه المشهورة التي تفرد بها بعد أن نسبها صاحب البديع كعاداته (إلى بعضهم) فقد ذكر في باب (المبتدأ والخبر) عند حديثه عن تعدد الخبر في نحو : هذا حلو حامض ... أنه لا يجوز في ذلك تقدم أحد الخبرين على المبتدأ عند الأكثرين ، ويجوز ذلك عند بعضهم (٥٥) .
ونجد هذا الرأي لابن جني في كتابه (التمام) وانشد فيه :

بان الخليط الذي مادونه أحد عندي ولم يكن يدري بما أجد (٥٦) .

٤- مانسبه أبو حيان إلى صاحبنا في باب (الاختصاص) حيث قال : " وكذا (أي) هي في موضع نصب ، والنائب لها ولغيرها من الأسماء الواقعة في الاختصاص فعل يجب إضماره ، وقدره سيويوه (أعني) ، وفي البديع : كأنه قال : أنا أفعل متخصصاً بذلك من بين الرجال ، ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام ، واغفر لنا

مخصوصين من بين العصائب" (٥٧).

يريد أن جملة الاختصاص في الأمثلة في موضع نصب على الحال . وهذا التوجيه الذي نسبته أبو حيان إلى صاحب البديع هو في الحقيقة للزمخشري ، ونجده نصاً وحرفاً في مفضله (٥٨).

وتأثر صاحب البديع بالزمخشري يؤكد الآتي :

أ- متابعتة له في تجويزه الفصل بين الصفة والموصوف يالاً ، سواء كانت الصفة في المفرد ، نحو : مامررت برجل إلا صالح ، أم في الجملة ، نحو قوله تعالى : " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم " (٥٩).

ب- موافقته له في حذف المعطوف عليه في نحو قوله تعالى : (أفلم يسيروا) (٦٠) (أفنضرب عنكم الذكر صفحاً) (٦١). حيث يرى الزمخشري أن الهمزة في محلها الأصلي ، وأن العطف على جملة مقدرة بينهما وبين العاطف ، والتقدير : أمكثوا فلم يسيروا ؟ وأنهم لكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً ؟ على حين ذهب الجمهور إلى أن الهمزة في ذلك ونحوه تركت مكانها بعد حرف العطف وتقدمت عليه ، تنبيهاً على أصلتها في التقدير (٦٢) قال الصبان : " وفي دعوى الزمخشري : حذف الجملة ، وفي دعوى الجمهور : تقدم بعض المعطوف على العاطف " (٦٣) .

ج- نقله صراحة عن الزمخشري في مبحث (اسم الفاعل المشتق عن العدد) حيث جاء في التنزيل والتكميل مانصه : " قال صاحب البديع : ... قال السيرافي في شرحه : ولا أعلم خلافاً في جواز حادية عشر ، يعني بحذف التاء من الثاني . قال الزمخشري : تقول : الأول والثاني والثالث ، والأولى والثانية والثالثة إلى العاشر والعاشر والحادي عشر والثاني عشر - بفتح الياء وسكونها - والحادية عشر والثانية عشر إلى التاسع عشر والتاسعة عشر ، تبنى الاسمين على الفتح كما بينتهما في عشر .. (٦٤) اهـ .

خامساً : أن النقل الذي صرح به صاحب البديع عن غيره قد اعتمد فيه على آراء أشهر النحاة القدماء كسيبويه (٦٥) ، والأخفش ، والكسائي (٦٦) ، والمازني (٦٧) ، والمبرد (٦٨) والزجاج (٦٩) ، وابن السراج (٧٠) وكان أكثر اهتماماً بالأخفش حيث نقل عنه في أكثر من باب وموضوع ، ومن أمثلة ذلك :

١- تجويز الأخفش مجئ المصدر المؤول من (أن) والفعل مفعولاً مطلقاً ، وهو

مالم يقل به غيره من النحاة (٧١).

٢- مازعمه الأخفش من أن العرب تقول على غير قياس : مارأيته مذ اليوم

ومذ العام ، ولاتقول : مذ الشهر ، ولامذ يوم ، ولامذ الساعة ، وقد حكى عن العرب أمثلة وامتناع أخرى^(٧٢).

٣- اشتراطه في نصب الاسم على أن مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ، فلا يميز نحو ضحكك وطلوع الشمس ، لأن الضحك لايسند إلى الطلوع . وأجاز : جاء البرد والطيالسة^(٧٣)

ب- ناحية التأثير :

لقد كان صاحب البديع مصدر اهتمام كثير من العلماء ، فقد نقلوا عنه وأفادوا من كتابه (البديع) ، ومن هؤلاء :
١- أبو حيان الأندلسي (- ٧٤٥هـ) .

لقد اتضح جلياً فيما تم عرضه سابقاً من نصوص أن أبا حيان قد جعل من كتاب (البديع) أحد مصادره الهامة ، فكان له بمثابة الأستاذ الذي يستمد منه فرائدة مما كان له أكبر الأثر في مساعدته في جمع شتات كثير من المسائل التي كان يعرضها في ثنايا كتابيه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) و (ارتشاف الضرب من لسان العرب) .

وبتكرار النظر في هذه النقولات وجدناها قد تنوعت أغراضها وسبل تناولها ، ويمكن حصرها في ثلاث اتجاهات رئيسة :

الاتجاه الأول : اقتصارها على ذكر خلافات النحاة ، أو تطرقها لآراء بعضهم ، ومثل هذا واضح فيما عرضه سابقاً .

الاتجاه الثاني : احتواؤها على آراء له قد تفرد بها ، وذلك على النحو الذي سنبينه في

الاتجاه الثالث : الاستعانة بها بهدف توضيح بعض المسائل النحوية أو اللغوية التي كان يتصدى أبو حيان لشرحها .

ومن أمثلة هذا الاتجاه بالنسبة للمسائل النحوية :

١- ماجاء في باب (أفعال التفضيل) حيث جاء في التذييل والتكميل مانصه :

" وفي البديع : الثالث - يعني من تقسيم (أفعال) التي للتفضيل - : أن يكون مضافاً ، نحو : زيد أفضل القوم ، ولا يخلو أن تضمنه معنى (من) أولاً تضمنه ، فإن ضمنته فلا تشبه ولا تجمع ولا تؤنثه حملاً على ظهوره ، وهو الأكثر والأشهر . ومنه

قوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ﴾ (٧٤) ﴿ وأكثرهم فاسقون ﴾ (٧٥) و ﴿ أكثرهم لا يؤمنون ﴾ (٧٦) ، وكقول الشاعر :
ومية أحسن الثقلين جيذاً

وقوله :

الستم خير من ركب المطايا

وقوله :

ومن أضعف خلق الله أركاناً

وإن لم تضمنه معنى (من) وقصدت بهذه الإضافة أنه المعروف بالفضل ، كأنك قلت : زيدٌ فاضل القوم ، فليس داخلاً فيهم ، ولا يجب أن يكون مفضلاً ، ولا أنهم شاركوه في الفضل ، بل يكون قد فضل على غيرهم وعرف بذلك ، فقليل : هو الأفضل ، كما تقول : هو الأفضل ، ثم نزلت الألف واللام وأضفته ويكون معرفة ، بخلاف الثاني فلا يجوز أن تصف به النكرة ، وحينئذ تشبهه وتجمعه ، بخلاف الذي ضمن معنى (من) ، فإضافته قد جعلته واحداً من القوم ومشاركاً لهم في الفضل ، وفضلته عليهم ، فالزيادة فيما اشتركوا ، وتصف به النكرة ، وفعلی أفعّل ليست مطردة ، فلا تقول منه إلا ما قالوا . وبعضهم يجعله مطرداً ، والأول أكثر ، ومن هذا النوع قوله تعالى : ﴿ أكبر مجرميها ﴾ (٧٧) ﴿ وإلا الذين هم أرادلنا ﴾ (٧٨)

فإذا قلت : هند أكبر بناتك ، إن كان على معنى (من) لا تكون (هند) من بناتك ، كأنك قلت : هند أكبر بناتك . وإن جعلته غير معنى (من) لم يجوز أن تقول (أكبر) وإنما تقول : كبرى بناتك ، أي : أنها الكبيرة فيهن . انتهى وفيه بعض تلخيص (٧٩) .

٢- مانص عليه في باب (الاستثناء) عند الحديث عن (يئد) حيث قال في الارتشاف : " وفي البديع : وقد تكون بمعنى (على) وقد يدل من بانها ميم ، وفي الحديث : (أنا أفصح العرب مئدً أني من قريش واسترضعت في بني سعد) (٨٠) وفسر (بيد) من أجل ، وقال الراجز :

عمداً فعلتُ ذلك بيد أني أخاف لو هلكت تُرنّي

والمشهور أن (بيد) بمعنى (غير) والغالب أنه يميء بعدها (أن) وقد جاء بعدها الفعل . قال الشاعر :

بيد لا يعثر بالردف ولا يسلم الحي إذا الحي طرد

يريد : بيد أنه لا يعثر ، وهي لازمة النصب ، ولا تنصرف بوجوه الإعراب

تصرف غير " (٨١).

٣- ماورد في باب (أسماء الأفعال) عند حديثه عن (هلم) بعد أن ذكر أنها تستعمل متعدية بمعنى (احضر) وقاصرة بمعنى (اقبل) ثم قال أبو حيان : " ومنهم من حذف الجر فينصبه تقول : هلم الثريد ، أي : ايت الثريد ، وتقول : هلم لك ، ولك ، ولكما ، وَلَكِنَّ والمضمر الذي هو الكاف هو الضمير الذي في (هلم) والتقدير : إرادتي لك .

وفي البديع تصنيف محمد بن مسعود الغزني : (هلم لكم) جاز أن تكون بمنزلة لام (ذلك) ، وأن تكون لام جر دخلت الاسم . ويتبين ذلك بالتوكيد ، فإذا قلت : هلم لك نفسك ، بالجر فالكاف اسم ، واللام حرف جر . وإن رفعت ، فالكاف حرف خطاب ، واللام عماد ، كما في (ذلك) . والرفع أولى ، بدليل أن المعطوف لا يكون إلا مرفوعا مع إبراز الضمير نحو : هلم لكم وزيدٌ . انتهى وفيه تلخيص " (٨٢).

أما بالنسبة لأمثلة المسائل اللغوية والصرفية فخير ما يوضح ذلك الآتي :

١- مانقله - أي أبو حيان - عن صاحب البديع أثناء حديثه عن بناء الفعل السداسي في تفسير مادة (علوٲ) . قال : " وفي البديع : علوٲ : للتحم على الشئ والدخول فيه ، نحو : علوٲ المهر ، ركه عريا ، وأصله من علط ، والواوان زائدتان " (٨٣).

٢- ماجاء في باب • (تعدية الفعل اللازم والمتعدي) حيث قال أبو حيان : " وفي البديع : تضعيف اللازم والمتعدي للتكثير ، وقد جاء عنهم العكس . قالوا : مَجَدَّتْ الابل - مخففا - : إذا علفتها ملء بطنها . ومَجَّدَتْها - مشددا - : إذا علفتها نصف بطنها . وهذا الباد قد شبت غنمه : إذا أكلت كل الشبع . وشَبَّعتْ غنمهُ : إذا أكلت نصف الشبع " (٨٤).

٢- ابن هشام (٧٦١هـ)

نقل ابن هشام عن صاحب البديع في كتابه (مغني اللبيب) صراحة في موضعين : الأول : أثناء حديثه عن (لام) الابتداء ودخولها في باب (إن) وأنها تدخل على ثلاثة من أنواع الخبر باتفاق (اسم الفاعل ، المضارع ، الظرف) وعلى ثلاثة باختلاف (الماضي الجامد ، الماضي المقرون بقد ، والماضي المتصرف المجرد من قد) ثم أورد الخلاف بين الجمهور وصاحبنا في حالة دخولها على الخبر إذا كان ماضيا

مقرونا بقد . قال :

"والثاني : الماضي المقرون بقد ، قاله الجمهور ، ووجهه أن (قد) تقرب الماضي من الحال ، فيشبه المضارع المشبه للاسم ، وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني . وقالوا : إذا قيل : إن زيدا لقد قام ، فهو جواب لقسم مقدر " (٨٥) . أي أن اللام عند صاحبنا ليست للابتداء إذا دخلت على خبر (إن) بل هي لام جواب القسم ، وحينئذ تكون جملة القسم وجوابه قد سدت مسد الخبر .

الثاني : عندما أورد رأيه الذي ذهب فيه إلى أن (الذي) و (أن) المصدرية يتقارضان فتقع (الذي) مصدرية ، وتقع (أن) بمعنى (الذي) كقولهم : زيدٌ أعقل من أن يكذب . وهو ما سنوضحه فيما بعد أثناء الحديث عن آرائه النحوية التي تفرد بها (٨٦) .

كما نجده أيضاً قد نقل عن صاحبنا في (حواشيه على التوضيح) تجويزه نصب اسم التفضيل المفعول به مخالفاً في ذلك الجمهور (٨٧) .

٣- خالد الأزهرى (- ٩٠٥هـ)

نقل الشيخ خالد الأزهرى عن صاحب البديع في كتابه (التصريح بمضمون التوضيح) في الأبواب التالية :

١- في باب المبتدأ والخبر جـ ١ / ١٨٢ ، ١٨٣ .

٢- في باب إن واخواتها جـ ١ / ٢٢٣ .

٣- في باب المفعول المطلق جـ ١ / ٣٣٩ .

٤- في باب الحال جـ ١ / ٣٧٧ .

٥- في باب أفعال التفضيل جـ ٢ / ١٠٤ .

٤- السيوطي (- ٩١١هـ) .

أكثر السيوطي النقل عن صاحب البديع في كتابه (همع الهوامع شرح جمع الجوامع) وذلك في الأبواب التالية :

١- في باب المعربات جـ ١ / ١٨ .

٢- في باب المثنى جـ ١ / ٤٢ .

٣- في باب الضمائر جـ ١ / ٦٤ .

٤- في باب المبتدأ والخبر جـ ١ / ٩٥ .

٥- في باب (كان) جـ ١ / ١١٦ .

٦- في باب النداء جـ ١ / ١٧٥ .

- ٧- في باب الترقيم ج١/ ١٨٢ .
- ٨- في باب الاستثناء ج١/ ٢٣٠، ٢٣٥ .
- ٩- في باب نواصب المضارع ج٢/ ٢ .
- ١٠- في باب جوازم المضارع ج٢/ ٥٧ .
- ١١- في باب النعت ج٢/ ١٢٠ .
- ١٢- في باب التأكيد ج٢/ ١٢٤ .
- ١٣- في باب العطف ج٢/ ١٣٢/ ١٣٤ .
- ١٤- في باب الخط ج٢/ ٢٣٩ .
- ٥- الأشموني (- ٩١٨هـ)
- نقل الأشموني عن صاحب البديع في كتابه (منهج السالك الى ألفية ابن مالك)
في موضعين من باب النعت هما :
- أ- تجويزه تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة ، وقد تقدم أحد
الموصوفين نحو : قام زيدٌ العاقلان وعمرو^(٨٨) .
- ب- ذهابه إلى أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية^(٨٩) .
- ٦- الشنواني (- ١٠١٩هـ) .
- نقل أبو بكر بن اسماعيل المعروف بالشنواني عن صاحبنا في حاشيته (هداية أولي
الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) ، وذلك في موضع واحد أثناء
حديثه عن (أي) واستعمالاتها^(٩٠) .
- ٧- ياسين العليمي (- ١٠٦١هـ)
- نقل ياسين العليمي عن صاحبنا في حاشيته على (شرح قطر الندى) للفاكهي في
أربعة أبواب :
- ١- في باب الضمائر ج١/ ١٩٣ .
- ٢- في باب المفعول المطلق ج٢/ ١١٨ .
- ٣- في باب النعت ج٢/ ٢١٥ .
- ٤- في باب التوكيد ج٢/ ٢٢٨ .
- ونقل عنه في حاشيته على (التصريح) للشيخ خالد الأزهرى في موضع واحد
من باب الضمائر ج١/ ١٠٨ .
- ٨- الصبان (- ١٢٠٦هـ)
- بالنظر في (حاشية الصبان على شرح الأشموني) وجدناه ينقل عن صاحب

البديع في خمسة مواضع دون التصريح بذلك ، وهذه المواضع هي :
١ - ذهابه في باب (المبتدأ والخبر) في حالة تعدد الخبر ، نحو : هذا حلو حامض
إلى أن الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام^(٩١).

٢ - قوله بأن (كان) الشأنية تامة^(٩٢).

٣ - نقله عن البعض عدم جواز مجيء المفعول معه من الفعل المتعدي بل من
اللازم^(٩٣).

٤ - ذهابه الى أن (أفعل التفضيل) ينصب المفعول به^(٩٤).

٥ - قوله في باب (التوكيد) إن (أجمع) وتوابعه معارف ، وتعريفها تعريف
علمي ، كتعريف أسامة^(٩٥).

كما نقل الصبان عن الدماميني راين لصاحب البديع في البابين التاليين :

١ - في باب (النعت) عند تعليقه على ما نقله الأشموني عن صاحب البديع من
كون الوصف بالجملة الفعلية أقوى من الوصف بالجملة الاسمية ، فذكر عن شيخه
الذي نقل عن الدماميني : أن الماضي أكثر من المضارع^(٩٦).

٢ - في باب (النداء) عند الحديث عن (أي) إذا كانت وصلة لما فيه نداء
أل^(٩٧).

وقبل الانتهاء من الحديث عن تأثر بعض النحاة بصاحب البديع ينبغي الإشارة
هنا إلى أن نقولات أبي حيان عن صاحبنا - كما يبدو - كانت هي الأساس الذي
اعتمد عليه كل من أتى بعده من النحاة ، لأنه من الملاحظ أن كل نقولات غيره لم
تخرج عما نقله عن كتاب (البديع) سواء فيما أثبتته في كتابيه (التذييل والتكميل)
و (ارتشاف الضرب) اللذين بين أيدينا ، أم فيما ذكره في كتابه (التذكرة) الذي
لا يوجد منه بين أيدينا سوى الجزء الثاني ، وليس فيه أي ذكر لصاحب البديع وقد
سبق لنا إيراد ما ذكره البغدادي - أثناء ترجمتنا لصاحب البديع - : من أن أبا حيان
قد سرد في (تذكرته) كل آراء صاحبنا التي خالف فيها النحاة ، ومن هنا لا يبعد أن
ابن هشام بالذات في حالة عدم وقوفه على البديع ، قد نقل عن كتاب (التذكرة)
ما لم يورده أبو حيان في كتابيه (التذييل) و (الارتشاف) ، وعلى العموم فإن مثل
ذلك لا يتعدى موضعين فقط .

آراؤه النحوية

عرفنا سابقاً أثناء ترجمتنا لصاحب البديع أن أبا حيان وابن هشام قد ذكرا أنه قد تفرد بآراء خالف بها أقوال النحويين ، وهنا سنحاول أن نعرض هذه الآراء التي وقفنا عليها مفصلة ، وذلك على النحو التالي :

١- (أن) المصدرية تأتي بمعنى (الذي) :

ذهب صاحب البديع إلى أن (الذي) الموصولة و (أن) المصدرية يتقارضان ، فأما وقوع (الذي) مصدرية فقد تابع في ذلك يونس والفراء والفراسي ، حيث جعلوا منه قوله تعالى : ﴿ ذلك الذي يشر الله به عباده ﴾ ^(٩٨) وخضتم كالذي خاضوا ^(٩٩) ، أما وقوع (أن) بمعنى (الذي) فهو كقولهم : زيدٌ أعقل من أن يكذب ، أي : من الذي يكذب ^(١٠٠) .

وقد كفانا ابن هشام التعليق على ما ذهب إليه حيث قال موجهها ذلك : " والذي جراه على ذلك اشكال هذا الكلام ، فإن ظاهره تفضيل (زيد) في العقل على الكذب ، وهذا لا معنى له . ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال ، وقل من ينتبه لاشكالها ، وظهر لي فيها توجيهان :

أحدهما : أن يكون في الكلام تأويل على تأويل ، فيؤولون (أن) والفعل بالمصدر ، ويؤول المصدر بالوصف ، فيؤول إلى المعنى الذي أراده ، ولكن بتوجيه يقبله العلماء ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القرآن أن يفترى ﴾ ^(١٠١) إن التقدير : ما كان افتراء ، ومعنى هذا : ما كان مفترى ...

وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف ، لأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه ، وعليه قوله :

إذا أنت فضّلت امرأ ذا براعة
على ناقص كان المديح من النقص
التوجيه الثاني : أن (أعقل) ضمن معنى (أبعد) ، فمعنى المثال : زيد أبعدُ الناس من الكذب ، لفضله من غيره ، و (من) المذكورة ليست الجارة للمفضول ، بل متعلقة بأفعل ، لما تضمنه من معنى البعد ، لما فيه من المعنى الوضعي ، والمفضل عليه متروك أبداً مع أفعل هذا ، لقصد التعميم ^(١٠٢) .

٢- كان الشأنية تامة :

ذهب الجمهور الى أن (كان) الشأنية ناقصة ، وذلك في نحو قول الشاعر :

إذا متُّ كان الناس صنفان : شامتٌ

وآخر متُّ بالذي كنت أصنعُ

وذهب أبو قاسم الأبرش إلى أنها قسم برأسها
وذهب صاحب البديع إلى أنها تامة ، والفاعل على رأيه هو ضمير الشأن ،
والجملة مفسره له (١٠٣).

والصحيح ماذهب اليه الجمهور ، لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشأن إلا
متبداً في الحال أو الأصل ، نحو قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ (١٠٤) ، ونحو
أشهد أن لا إله إلا الله .

٣- اللام في نحو (إن زيدا لقد قام) لام جواب القسم :

ذهب الجمهور إلى أن اللام الداخلة على الفعل الماضي المقرون بقدر الواقع في
خبر (إن) هي للابتداء ، لشبه الماضي المقرون بقدر بالمضارع لقرب زمانه من الحال ،
فأشبه حينئذ المضارع المشبه للاسم (١٠٥).

وذهب صاحب الترشيع خطاب بن يوسف القرطبي وصاحب البديع إلى أن هذه
اللام ليست للابتداء بل هي لام جواب القسم ، والتقدير : إن زيدا والله لقد
قام (١٠٦) فتكون جملة القسم وجوابه حينئذ سادة مسد الخبر .
والصحيح ماذهب اليه الجمهور ، لأن لام القسم تدخل على الماضي مطلقاً
سواء اقترن بقدر - ظاهرة أو مقدرة - أم لم يقترن بها .

٥- (غدوة) في نحو قولهم : لدن غدوة ، منصوب على التمييز

من المضاف اليه المحذوف :

الأصل في (لدن) أن تجر ما بعدها على الإضافة لفظاً أو محلاً ، إلا (غدوة)
فإنها وردت بعدها مجرورة ومنصوبة ومرفوعة ، فالجر على القاعدة المقررة ، أي
الإضافة ، والنصب على التمييز ، أو على أنها خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والرفع
على أنها فاعل لكان التامة (١٠٧). فإن نصبت (غدوة) على التمييز كان الناصب

لها هو (لن) باتفاق القائلين بذلك ، الا صاحب البديع فقد ذهب إلى أن (لن) باقية على الأصل من جر ما بعدها على الإضافة ، لكن بتقدير حذف المضاف إليه . قال أبو حيان : " وفي البديع محمد بن مسعود الغزني : المضاف إليه المحذوف من قلوبهم : لن غدوة ، من غير ذكر جرى كقولك : لي مثله رجلاً ، لأن تقديره : لن غدوة ، ولذلك انتصب (غدوة) على التمييز ، كما انتصب (رجلاً) عليه (١٠٨) .

وما ذهب إليه صاحبنا بعيدٌ عن الصواب ، ولا يحتاج إلى دليل لتضعيفه ، فعدم التقدير أولى من التقدير .

٦- منذ : مركبة من (من) و (ذا) الإشارية :

يرى غير الكوفيين أن (منذ) بسيطة ، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة ، فقال الفراء : أصلها (من ذو) أي : مركبة من (من) و (ذو) الطائية بمعنى (الذي) . وقال غيره : أصلها (من إذ) حذفت الهمزة ، فالتقى ساكنان النون والذال ، فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة (١٠٩) .

و خلاصة أحكام (منذ) و (مذ) أن لهما ثلاث حالات :

الأولى : أن يليهما اسم مجرور ، فيكونان حينئذٍ حرفي جر على الصحيح ، ويكونان بمعنى (من) في الماضي ، و (في) في الحاضر ، و (من ، وإلى) جميعاً في المعداد ، نحو :

مارأيت مذ يوم الخميس ، أو مذ يومنا ، أو مذ ثلاثة أيام .

الثانية : أن يليها اسم مرفوع ، وفيه أقوال :

١- قيل : إنهما مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، ومعناهما : الأمد في الحاضر والمعداد ، وأول المدة في الماضي .

٢- وقيل : إنهما ظرفان فخرهما عما بعدهما ، ومعناهما بين بين ، كـ (لقيته منذ يومان) أي : بيني وبين لقائه يومان .

٣- وقيل : إنهما مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها ، والأصل : منذ كان يومان ، وبنى هذا الرأي على أن (منذ) مركبة من (من) و (إذ) فروعي جانب (إذ) لأن الفعل يحسن بعد (إذ) .

٤- وقيل : إن الاسم المرفوع بعدهما خبر لمبتدأ محذوف ، بناء على أن (منذ)

مركبة من (من) و (ذو) الطائفة ، والتقدير : من الزمان الذي هو يومان ، فحذف (هو) الذي هو مبتدأ وبقي الخبر هو (يومان) ، وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائر ، كقولك : الذي هو أخوك زيد .

الثانية : أن تليهما الجملة الفعلية أو الاسمية ، نحو : مارأيته منذ حضر الأستاذ ، ومنذ الأستاذ حاضر . والمشهور حينئذ أنهما ظرفان مضافان فقيـل : إلى الجملة . وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة .

وبعد : فلنا أن نتساءل : ما موقف صاحب البديع مما سبق ، وهو موضوع

البحث ؟

أقول : إن صاحب البديع لم تفته هذه المسألة ، فقد أدلى بدلوه في خضم هذا الخلاف ، ولم يكن بالإمعة ، بل تفرد فيها ، فذهب أولاً إلى أن (منذ) مركبة من (من) و (ذا) الإشارية ، وأورد على ذلك الأدلة ، ثم ذهب ثانياً إلى أن (منذ) و (مذ) لا يخرجان عن الظرفية أبداً ، ثم ذهب أخيراً إلى أن الاسم المرفوع بعدهما خبر لمبتدأ محذوف . وهذا نص مانقله عنه أبو حيان حيث قال بعد أن أورد - أي الفراء ورأياً آخر لغيره - : " واسخف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغونري إنها مركبة من (من) و (ذا) اسم الإشارة ، ولذلك كسرت ميمها ، وكثيراً ما يحذف التركيب بعض حروف المركب ، فحذف الألف فيهما ، والنون من (مذ) وعوض من حذف الألف ضمة الذال ، والميم تابع للذال في الضمة ، والتقدير في : (مارأيته منذ يومان) : مارأيته من ذا الوقت يومان . وفي : (مارأيته منذ اليوم) : مارأيته من ذا اليوم . والدليل على هذا دخول (مذ) على الفعل نحو : مارأيته مذ قام زيد ، المعنى ، مارأيته من ذا الوقت قام زيد . وإنما اختص (مذ) بدخوله على الفعل بحذف نون (من) منه ، ولذلك قيل : إنه بالاسمية أشبه . هذا أصلهما .

وأما في حقيقة العرف فهما اسمان مبنيان ، لأن (ذا) كان إشارة إلى المدة ، و (من) للابتداء ، واسم المدة ينتصب على الظرف ، ولذلك وجب عندنا أن يكون محلهما منصوباً أبداً ، فإذا ارتفع بعدهما اسم فعلى خبر مبتدأ حذف لدلالته عليه ، كما قالوا : مارأيته مذ يوم الجمعة ، أي مدة أولها يوم الجمعة ، ومارأيته مذ يومان ، أي : مدة أولها يومان .

والدليل على صحة انتصابهما على الظرف عطف ظرف آخر عليهما ، نحو : مارأيته اليوم ويوماً آخر قبله ، أي : مذ هذا اليوم ويوماً قبله . وإذا قلت : مارأيته مذ قيام زيد ، بالرفع ، فالتقدير : مارأيته مدة أولها قيام زيد ، فإذا عطفت وقلت :

وقيام عمرو ، جاز فيه الرفع عطف على (قيام زيد) ، والنصب عطفًا على (مذ) .
ومن هذا القليل : مارأيته مذ الحجاج ملك^(١١٠) . انتهى .

وهكذا يتضح لنا جليا في هذه المسألة صحة ما ذكره أبو حيان وابن هشام من أن صاحب البديع قد تفرد بآراء خالف فيها أقوال النحويين في أمور كثيرة ، وبدون النظر إلى موافقتنا له من عدمه فيما ذهب إليه هنا ، فإن مجاء في النص يدل بوضوح على شخصية الرجل العلمية وقدرته الفائقة على التحليل والناقشة بسلاسة ووضوح ودقة مع إيراد الأدلة والحجج بهدف دعم وجهة نظره لا قناع غيره فيما يراه صحيحاً .

٧- إظهار (أن) بعد لام الجحود :

اختلف البصريون والكوفيون في ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود المسبوقة بكون ماض لفظاً أو معنى ناقص منفي بما أو لم . فذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة للفعل بنفسها ، ويجوز إظهار (أن) بعدها للتوكيد ، نحو : ما كان عمرو لأن يدخل دارك ، كما يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بها عليها ، نحو : ما كان عمرو طعامك ليأكل .

وذهب الكوفيون أيضاً إلى أن خبر (كان) هو الفعل المنصوب نفسه ، فيكون النفي متسلطاً عليه ، واللام زائدة للتوكيد .

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن ناصب الفعل هو (أن) المقدرة بعد لام الجحود ، ولا يجوز إظهارها ، كما لا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بها على اللام . أما الخبر عندهم فهو محذوف وجوبا ، وأن التصريح به في غاية الندرة كما في قول الشاعر :

سموت ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضيع قد يصاب

وهو الذي يتعلق به الجار والمجرور (لام الجر + المصدر المؤول من أن والفعل) ،
وحينئذ يكون النفي متسلطاً على ذلك الخبر ، فينتفي بنفيه متعلقه^(١١١) .

أما رأي صاحبنا في هذه المسألة فسنقف عليه من خلال ما نقله أبو حيان عنه حيث قال : " وفي البديع لخميد بن مسعود الغزني : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾^(١١٢) لا يجوز : لأن يضيع ، إلا بشرط أن يظهر خبر (كان) ، فتقول : ما كان مريداً لأن يضيع إيمانكم ، وذلك لأن المحذوفات من كلام المشهور إذا

أريدها، فالحق أن ترد كلها حتى يرجع إلى أصله ، أو تضمّر كلها حتى يبقى على شهرته ، نحو إياك والأسد ، فلا يجوز أن يرد بعضها ويضمّر بعض نحو : إياك احفظ والأسد ، بل : احفظ إياك واحذر الأسد اهـ (١١٣).

ومن خلال ماسبق عرضه نستطيع تحديد رأي صاحب البديع ، وذلك على النحو التالي :

١- موافقته البصريين على أن الناصب للفعل هو (أن) المقدرة بعد لام الجحود، وأن خبر (كان) هو ذلك المقدر المحذوف .

٢- اختلافه مع البصريين من حيث تجويزه إظهار (أن) باعتبار أن خبر (كان) يجوز ظهوره ، وهو ما لم يقل به أحد غيره .

٣- أن اتفاه مع الكوفيين على جواز إظهار (أن) لا يتعدى الشكل فقط ، أما المضمون فهو يختلف فيه معهم ، باعتبار أن (أن) هي الناصبة للفعل عنده ، وليست مجرد تأكيد اللام الزائدة ، وهي التي تنصب الفعل بنفسها عند الكوفيين ، فضلاً على أن الخبر عنده هو ما يتعلق به الجار والجرور (لام الجر + المصدر المؤول من أن والفعل) سواء كان هذا الخبر مقدراً أم ظاهراً - حسب رأيه - ، بخلاف رأي الكوفيين من جعل الفعل هو الخبر نفسه ، كما تقرر سابقاً .

٨- أو للتخير في نحو : لألزمك أو تقضيني حقي :

اختلف البصريون والكوفيون في ناصب الفعل المضارع بعد أو . فذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع ينصب بأن ومضمرة وجوباً بعد (أو) التي بمعنى (إلى) إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، أو (إلا) فيما عدا ذلك . نحو : اجتهد أو تنجح ، ويعاقب المذنب أو تظهر براءته . والتقدير : اجتهد إلى أن تنجح ، ويعاقب المذنب إلا أن تظهر براءته .

أما الكوفيون فقد اختلفوا ، فذهب الكسائي وأصحابه - ووافقهم الجرمي من البصريين إلى أن الفعل منصوب بالخلاف ، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه (١١٤).

هذا هو المشهور من أقوال النحاة في (أو) التي ينصب بعدها الفعل ، فياترى مارأى صاحبنا في هذه المسألة ؟

لصاحب البديع قول مخالف لما اشتهر في هذا الباب حيث ذهب إلى أن (أو)

هذه تكون للتخيير مع نصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوبا . قال أبو حيان : " وفي البديع محمد بن مسعود الغزني كلام مستغرب ومذهب عجيب . قال : لألزمك أو تقضيني حقي . التقدير : لألزمك الزامك أو تقضيني حقي ، نصب (الزامك) على الإغراء وعطف عليه (أو تقضيني) أي : أو أن تقضيني ، فأو للتخيير ، ثم حذف (الزامك) لدلالة (لألزمك) وأضمر (أن) . والكلام جملتان في الحقيقة : (احدهما) لألزمك ، و (الثانية) الزامك أو قضاء حقي ، وذلك أن القائل اتسع على الزامك ، ثم خير بين الإلزام وقضاء الحق .

وهذه المحذوفات من الفصاحة العليا كما رأيت في الأمثال المنقولة والكلمات المعنوية ، نحو : أخذته بدرهم فصاعدا ، وهذا ولازماتك ، ولييك وسعديك . اهـ (١١٥) .

وما ذهب إليه صاحب البديع هنا لا يمكن تمثيته في غير هذا المثال ، ففي نحو قولنا : لأرضين الله أو يغفر لي ، لا يستقيم فيه معنى التخيير !

٩- لَمَّا هِيَ الْجَازِمَةُ لِفَعْلٍ مَحذُوفٍ فِي قِرَاءَةِ : (وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِنُهُمْ) .

اختلف في ماهية (لَمَّا) في قراءة حفص وابن عامر وحزمة : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِنُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ ﴾ (١١٦) .

فذهب بعضهم إلى أن (لَمَّا) هنا مصدر من قوله (أَكَلَا لَمَّا) ثم حذف التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف .

وردَّ : بأن استعمال (لَمَّا) في هذا المعنى بعيد ، وحذف التنوين من المنصرف أبعد .

وقيل : أصله : لمن ما ، فأدغمت النون في الميم ، فاجتمعت ثلاث ميمات ، واستثقل اجتماع الأمثال ، فحذفت الميم الأولى ، فبقى (لَمَّا) .

وردَّ : بأن حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت في كلام ولا شعر ، فكيف يحمل عليه كتاب الله ؟ .

وقيل : لَمَّا : فَعَلَى ، من اللمم ، ومنع الصرف لأجل التأنيث ، والمعنى فيه مثل معنى (لَمَّا) المنصرف .

وردَّ : بأن هذا أبعد ، إذ لا يعرف (لَمَّا) فعلى بهذا المعنى ولا غيره ، وهلا أماله من قاعدته الإمالة ؟ وإذا كان (فعلى) فلم لا يكتب بالياء ؟ (١١٧) .

واختار ابن الحاجب أنها (لَمَّا) الجازمة المحذوف فعلها ، والتقدير : لَمَّا يُهْمَلُوا أو لَمَّا يُتْرَكُوا ، بدلالة ما تقدم من قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ (١١٨) ثم

ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم . قال : " وما أعرف وجهاً أشبه من هذا ، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن ، والتحقيق يأبى استبعاده " (١١٩) .

وقول ابن الحاجب : " وما أعرف وجهاً أشبه من هذا " يخالف الواقع فقد سبقه إلى هذا التخريج صاحب البديع ، ولعل ابن الحاجب لم يقف على رأي صاحبنا ، وهو الأرجح - أما الخلاف بينهما فهو في تقدير الفعل المحذوف ، فهو عند صاحب البديع (لما يوفوا) ، لدلالة ﴿ وإنهم لفي شك ﴾ (١٢٠) .

ومن قال بأن (لَمَّا) على هذه القراءة هي الجازمة المحذوف فعلها أبو حيان حيث قال : " وهذا أحسن ما يخرج عليه قراءة من قرأ : (وإن كلاً لَمَّا) خرّجته على حذف الفعل المجزوم ، لدلالة قوله تعالى : (ليوفينهم رُبُك أعمالهم) أي : لما ينقص من علمه ، ثم حُكي عن أبي عمرو ابن الحاجب تخريجه على حذف الفعل ، ثم وجدت تخريجه على حذف الفعل محمد بن مسعود الغزني . قال في كتابه البديع : (لَمَّا) قد يحذف فعله ، لقيام الدليل ، نحو جئت ولما ، أي : ولما تجئ . قال تعالى : ﴿ وإن كلاً لَمَّا ﴾ أي (لما يُوفوا) ثم استأنف فقال : (ليوفينهم) فحذف (يوفوا) لدلالة ما قبله عليه ، لأن قبله (وإنهم لفي شك) وإنما جاز حذف فعله ، لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مركب من (لم) و (ما) وكان (ما) عوض عن المحذوف (١٢١) .

ومن أخذ بهذا الرأي أيضاً ابن هشام ، وتابع صاحبنا في تقدير الفعل بعد أن رد تقدير ابن الحاجب ، وإن كان لم يشر إلى رأي صاحب البديع من قريب أو بعيد . قال : " وفي تقديره نظر ، والأولى عندي أن يقدر (لما يُوفوا أعمالهم) أي : أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها (١٢٢) . اهـ

١٠ - الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية :

إذا اجتمع في الكلام صفات : مفرد ، وظرف أو مجرور ، وجملة ، فالأولى عند الجمهور البدء بالمفرد ثم الظرف أو المجرور ، ثم الجملة (١٢٣) .

وذهب ابن عصفور إلى وجوب ذلك ، فلا يجوز عنده تقديم الظرف أو الجملة على المفرد إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام (١٢٤) .

أما إذا نعت بجملتين أحدهما فعلية والأخرى اسمية ، فقد ذهب صاحب البديع إلى تقديم الفعلية على الاسمية . قال : " والوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية ، وأكثرها ما يوصف من الأفعال الماضي (١٢٥) . قال الصبان : " إن الوصف بالجملة الفعلية أقوى ، لاشتغالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق ، وأما

الاسمية فقد تخلو من المشتق بالكلية ، نحو : جاء رجل أبوه زيد^(١٢٦) والترتيب السابق - وبخاصة ما أوجده ابن عصفور - يوافق القياس ، لأن الأصل الوصف بالاسم المفرد ، لكن السماع لا يؤيده ، فقد جاء في التنزيل تقديم المجرور على المفرد ، كما جاء تقديم الجملة عليه ، وكذا تقديم الجملة على الظرف ، وأيضاً الجملة الاسمية على الجملة الفعلية . مثال تقديم المجرور على المفرد قوله تعالى : " ولما جاءهم كتابٌ من عند الله مصدق لما معهم " ^(١٢٧) ف (من عند الله) و (مصدق) صفتان لكتاب . وقوله تعالى : ﴿ بل هو قرآنٌ مجيدٌ في لوحٍ محفوظٍ ﴾ ^(١٢٨) محفوظ بالجر صفة للوح ، وبالرفع نعت لقرآن .

ومثال تقديم الجملة على المفرد قوله تعالى : ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾ ^(١٢٩) و ﴿ فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين ﴾ ^(١٣٠) .

أما تقديم الجملة على الظرف فلم يرو في القرآن الكريم إلا في قوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم من أهل القرى ﴾ ^(١٣١) .

وكذا تقديم الجملة الاسمية على الفعلية لم يرد في التنزيل إلا في قوله تعالى : ﴿ ساقبوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها كعرض السماء والأرض أعدت للمتقين ﴾ ^(١٣٢) . فجملة (عرضها) و (أعدت) صفتان لجنة .

وما أثبتناه هنا يدل على أن استقراء نحائنا عبر تطور الدرس النحوي قد جاء ناقصاً أحياناً ، فجاءت أحكامهم في بعض المسائل مخالفة لما هو عليه الواقع اللغوي ، ومنعاً للاستطراد في مناقشة هذه القضية التي تتعلق بالدراسة المنهجية لأصول النحو ، نكتفي بهذه الإشارة خدمة لموضوع البحث ^(١٣٣) .

١١ - جواز تقديم النعت على المنعوت :

ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز تقديم النعت على المنعوت ، فان تقدم وكان صالحاً لمباشرة العامل ، وهو والمنعوت معرفتان ، جعل المنعوت بدلاً من النعت ، نحو قوله تعالى ﴿ إلى صراط العزيز الحميد الله ﴾ ^(١٣٤) في قراءة من جر ^(١٣٥) وإن كانا نكرتين نصب النعت على الحال ، كقول الشاعر : لبيّة موحشاً طلل ^(١٣٦)

وذهب صاحب البديع الى جواز تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو جماعة بشرط أن يتقدم أحد الموصوفين على الصفة . تقول : قام زيد العاقلان

وعمرو.

ومنه قول الشاعر :

ولست مقرا للرجال ظلامه
أبي ذاك عمي وخاليا الأكرمان^(١٣٧) قال أبو حيان : " وقد جاء نظير
هذا في المبتدأ والخبر ، نحو : زيد قائمان وعمرو^(١٣٨) .
وقد رد الجمهور الشاهد الذي احتج به صاحبنا وعده ابن عصفور من
الضرائر^(١٣٩) .

١٢ - أجمع وأخواته تعريفها تعريف علمي :

اتفق النحاة على أن ألفاظ التأكيد معارف ، فأما ما أضيف إلى الضمير فتعريفه
بالإضافة . وأما (أجمع) وأخواته ففي تعريفه قولان :
الأول : أنه بنية الإضافة إلى الضمير ، إذ أصل رأيت النساء جمع ، جميعهن ،
فحذف الضمير للعلم به . وعزي هذا الرأي لسيبويه . واختاره السهيلي^(١٤٠) .
الثاني : أن تعريفها تعريف علمي كتعريف أسامة ، وهنيدة ، وشعوب ، ونحوها .
وهو اختيار صاحب البديع .
قال أبو حيان : " وهذا هو الصحيح ، لأنه امتنع الصرف وليس بصفة ، وما
امتنع الصرف وليس بصفة ولا مشبه صفة ، فالمانع فيه هو تعريف العلمية ، ويؤيد
ذلك جمعهم له بالواو والنون ، وليس يجمع من المعارف بهما إلا العلم
خاصة^(١٤١) .

١٣ - أم ليست حرف عطف :

يرى جمهور النحاة أن (أم) المعادلة حرف عطف .
وذهب أبو عبيدة إلى أنها بمعنى الهمزة ، فإذا قلت : أقام زيد أم عمرو ؟ فالمعنى :
أقام عمرو^(١٤٢) فيصير على مذهبه استفهامين : وتابعه في هذا صاحب البديع . قال
أبو حيان : " وقال محمد بن مسعود الغزني في كتابه المسمى بالبديع : أما (أم)
فعديل همزة الاستفهام ، وليس بحرف العطف ، ولذلك تقع بعدها جملة مستفهم
عنها كما بعد الهمزة ، نحو : أضربت زيدا أم قتلته ؟ وأبكر في الدار أم خالد ، أي

أم خالد فيها ؟ ولتساوي الجملتين بعدهما في الاستفهام حسن وقوعها بعد (سواء)
 وإذا كان معنى الهمزة معنى : أي الأمرين ، فكيف يكون حرف العطف ؟ لكنه من
 حيث إنها تتوسط بين محتملي الوجود لتعين أحدهما بالاستفهام ، كتوسط (أو) بين
 اسمين محتملي الوجود ، قيل : إنها حرف عطف^(١٤٣) . انتهى .
 وعلى هذا الرأي يكون مابعداها في حالة الرفع مبتدأ محذوف الخبر ، وفي حالتي
 النصب والجر يقدر المناسب .

١٤ - المصدر لا يظهر مع اسم التفضيل :

ذكرنا سابقاً أثناء حديثنا عن (صاحب البديع بين التأثير والتأثير) أنه قد نقل
 عن بعضهم - وهو ابن السراج - عدم جواز ظهور المصدر مع اسم التفضيل ،
 فلا يقال : أنت أفضل الناس فضلاً والذي نقل عنه في هذه المسألة هو تحريكه مجاء
 من هذا القبيل في قول الشاعر :

فأما الملوك فأنت اليوم الأهمم لؤماً وأبيضهم سربال طباخ
 على أن (لؤماً) منصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور^(١٤٤) .

١٥ - أفعل التفضيل ينصب المفعول به :

المشهور أن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به^(١٤٥) .

وقد نص ابن مالك وابن هشام والرضي على إجماع النحاة على ذلك . وذكر
 ابن هشام في حواشيه مخالفة صاحب البديع لهذا الإجماع . قال الشيخ خالد
 الأزهرى : " قال الموضح في حواشيه - ومن خطة نقلت - : قال محمد بن مسعود
 بن الزكي في كتاب البديع : غلط من قال : إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ،
 لورود السماع بذلك ، كقوله تعالى : ﴿ هو أهدي سبيلاً ﴾^(١٤٦) وليس تمييزاً ،
 لأنه ليس فاعلاً في المعنى ، كما هو في : زيدٌ أحسن وجهاً ، وقول العباس بن
 مرداس :

وأضرب منا بالسيف القوانسا

وفي الارتشاف لأبي حيان : وقال محمد بن مسعود الغزني : أفعل التفضيل
 ينصب المفعول به . قال تعالى : (إن ربك هو أعلم من يضل عن
 سبيله)^(١٤٧) . اهـ^(١٤٨) .

ومانص عليه ابن مالك وابن هشام والرضى ماعدا ما ذكره ابن هشام في حواشيه
من مخالفة صاحب البديع - مردود بأمرين :

الأول : اعراب الكسائي والقراء والمبرد والزجاج ومكي لقوله تعالى : ﴿ هو أعلم من يضل ﴾ حيث جعلوا (من) في الآية اسم استفهام مبتدأ ، وجملة (يضل) هي الخبر (١٤٩).

قال الزجاج : " المعنى : إن ربك هو أعلم أي الناس يضل عن سبيله ، وهذا مثل قوله : ﴿ لنعلم أي الخزين أحصى لما لبثوا أمدا ﴾ (١٥٠) اهـ (١٥١).

وحينئذ تكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب بأعلم المعلق عن العمل في المبتدأ والخبر ، لوجود ماله الصدر وهو الاستفهام .

ونحن نعلم أن التعليق فرع عن جواز العمل ، وبالتالي يكون اسم التفضيل (أعلم) على هذا الإعراب قد نصب المفعول به محلا .

الثاني : ما حكاه أبو حيان عن تجويز الكوفيين ذلك . قال : " والكوفيون يميزون إعمال أفعال التفضيل في المفعول به " (١٥٢).

وعلى العموم فإن رأي صاحب البديع هو الذي يتردد بوضوح وجلاء في هذه المسألة حتى أضحت مخالفة صاحبنا لما هو مشهور كأنها مقصورة عليه وحده .

والصحيح هو ما عليه الجمهور من عدم عمل اسم التفضيل في المفعول به .
أما ما استدل به صاحب البديع في قوله تعالى : ﴿ هو أهدى سبيلا ﴾ فيمكن رده بتخريج أبي البقاء العكبري حيث قال : " يجوز أن يكون أفعال من : هدى غيره . وأن يكون من اهتدى ، على حذف الزوائد . أو من هدى بمعنى اهتدى ، فيكون لازما " (١٥٣).

وفي قوله تعالى : ﴿ هو أعلم من يضل ﴾ يمكن جعل (من) مفعولا به لفعل محذوف يفسره (أعلم) المذكور . وهو قول أبي علي الفارسي وغيره من النحاة (١٥٤).

ولا يجوز هنا إضافة (أعلم) إلى (من) ، لثلا يصير التقدير : هو أعلم الضالين ، فيلزم أن يكون سبحانه ضالا ، وهو كفر (١٥٥).

وأما ما أ استدل به في قول الشاعر : وأضرب منا بالسيوف القوانسا فهو منصوب أيضاً بفعل محذوف يفسره المذكور (١٥٦) وقيل : باسقاط الخافض ، أي أضرب للقوانس (١٥٧) ورجح الأول بكثرة حذف الفعل دون الحرف .

١٦- النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب افرادها :

لاسم التفضيل ثلاث حالات :

١- أن يكون مجرداً من أل والإضافة ، ويجب له في هذه الحالة : افراده وتذكيره ، والاثنيان بعده بالمفضل عليه مجروراً بمن ، نحو : زيد أكرم من بكر ، والزيدان أكرم من بكر ، والزيدون أكرم من بكر . وهند أكرم من بكر ، والهندات أكرم من بكر .

٢- أن يكون على بال ، ويجب في هذه الحالة مطابقته لما قبله من الافراد والتذكير ولا يؤتى بعده بالمفضل عليه ، ولا تقرون به (من) .

وذلك نحو : محمد الأفضل ، والمحمدان الأفضلان ، والمحمدون الأفضلون . وهند الفضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات ، أو الفضل .

٣- أن يكون مضافاً إلى نكرة أو معرفة ، فإن أضيف إلى نكرة فيجب افراده وتذكيره ، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق ما قبل (أفعل) نحو : محمد أفضل تاجر ، والمحمدان أفضل تاجرين ، والمحمدون أفضل تجار ، وهند أفضل تاجرة ، والهندان أفضل تاجرتين ، والهندات أفضل تاجرات .

وإن أضيف إلى معرفة فتجوز فيه المطابقة وعدمها ، فتقول : زيد أفضل الرجال ، والزيدان أفضل الرجال ، والزيدون أفضل الرجال أو أفاضل الرجال .

هذا هو المشهور في استعمال أفعل التفضيل وقد خالف صاحب البديع النحاة في حالة كون أفعل التفضيل مضافاً إلى نكرة ، فذهب إلى أن هذه النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب افرادها . قال : " والمضاف إليه في هذا النوع إن كان نكرة كان بلفظ الواحد ، واحداً كان معناه أو مثني أو مجموعاً ، نحو أنت أفضل رجل ، أنتما أفضل رجل في الناس ، أنتم أفضل رجل ، قال تعالى : ﴿ ولا تكونوا أول كافر به ﴾ (١٥٨) وذلك لأنه في الحقيقة اسم تمييز أضيف إليه المميز تخفيفاً كمائة رجل ، وألف درهم .

وقد أجازوا قياساً لاسماعاً أن يشئ المضاف إليه ويجمع ، نحو : مررت برجلين فضل رجلين ، وبرجال أفضل رجال (١٥٩) .

والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة ، ويمكن رد استشهاده بالآية بما قاله المبرد : إنه على حذف الموصوف ، والتقدير : أول فريق أي إن الموصوف المقدر يؤدي معنى الجمع (١٦٠) . أو بما فسره الفراء : إنما واحد ، لأنه في معنى الفعل ، أي : أول من كفر ، ولو أريد به الاسم لم يجز (١٦١) .

وختاماً :

هناك بعض المآخذ التي ينبغي تسجيلها هنا على صاحب البديع ، وهي لا بد منها حتى يأتي هذا البحث في مجمله وقد أعطى صورة واضحة عن الرجل ، لتفسح له الذاكرة النحوية في النهاية في خريطتها معلماً تحفظ له فيه حيزاً بقدر ما يستحقه من بروز . ومثل هذه المآخذ لا تقلل من قيمة الرجل ، فالكمال لله سبحانه وتعالى وحده ، وليس هناك عمل إلا وتلازمه بعض الهنات .

وهذه المآخذ على النحو التالي :

١ - نسبته إلى سيويه في باب العطف ما لم يقله في الكتاب . قال أبو حيان : "مسألة " قال سيويه إذا كان بعد (سواء) ألف الاستفهام فلا بد من (أم) اسمين كانا أو فعلين . تقول : سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو ؟ وسواء عليّ أقمت أم قعدت .

وإذا كان بعدها فعلا بغير ألف الاستفهام عطف الثاني بأو ، تقول : سواء عليّ قمت أو قعدت .

وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو (تقول : سواء عليّ قمت أو قعدت وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو) (١٦٢) وبأو حملا عليهما .

مسألة : تقول : ما أدري أقام أو قعد ؟ إذا لم يطل القيام وكان لسرعته كأنه لم يقم ، كما تقول : تكلمت ولم يتكلم ، إما لقلّة كلامه ، أو لترك الاعتداد به ، أو لأنه لم يبلغ به المراد ، وليس لأم ههنا مجال .

مسألة : إذا تصدر الكلام (هل) صلحت أم وأو . وقال سيويه ، لو قلت : هل تضرب أم تقتل ؟ أو : هل تضرب أو تقتل ؟ لكان واحداً .

هذه المسائل منقوله من البديع بلفظه (١٦٣) .

وما أورده صاحب البديع في المسألة الأولى مما سبق لم أقف عليه في كتاب سيويه ، ويؤكد ذلك مانص عليه أبو حيان نفسه حيث قال معقبا على ما أورده في هذه المسألة : " وما ذكره من أن سيويه أجاز : أزيد في الدار أم عمرو ؟ وأنه إذا كان بعدها فعلا بغير ألف الاستفهام عطف الثاني بأو ، تقول : سواء عليّ قمت أو قعدت . وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو وبأو حملا عليهما وهم عليّ سيويه (١٦٤) " .

وعلى العموم فإن مانسبه صاحب البديع إلى سيويه بهذا التفصيل نجده في

حاشية الشهاب علي البيضاوي منسوبا إلى السيرافي شارح كتاب سيويه^(١٦٥).

٢- نسبته إلى الميرد أنه لا يميز ترخيم النكرة العامة ، نحو : شجرة ، ونخلة ، وإنما يرخم منها ما كان مقصوداً ، وهو خلاف ما ذكره غيره^(١٦٦).

٣- عدم نسبته بعض الآراء لأصحابها - كما بيناه في صدر هذا البحث - وكذا بعض الشواهد التي لم تشتهر بين شواهد النحو ، كالشاهدين التاليين :

بيد لا يَغْتَرُ بِالرُّذْفِ وَلَا يَسْلَمُ الْحَيُّ إِذَا الْحَيُّ طُرِدَ
ثم انتصبنا جبال الصُّعَدِ معرضة عن اليسار وعن إيماننا جدد

حيث استشهد بالأول في باب (الاستثناء) على مجيء الفعل بعد (بيد) على خلاف الغالب فيها وهو مجيء (أن) بعدها^(١٦٧).

واستشهد بالثاني في باب (الحال) على مجيء الجملة الاسمية الواقعة حالاً - بقلة بدون واو ولا ضمير^(١٦٨).

وهذان الشاهدان لم ينسبهما صاحب البديع إلى أحد ، وكان الأحرى به أن يدلنا على صاحبهما وبخاصة أنهما غير مشهورين بين شواهد النحو المحفوظة في الذاكرة النحوية على مر العصور والأزمان .

وكم حاول الباحث جاهداً الوقوف في أي من المظان التي رجع إليها - وما أكثرها - ومنها معجم الشواهد النحوية للأستاذ عبدالسلام هارون ، ولكن دون جدوى ..

آمل في النهاية أن أكون قد وقَّيتُ هذا البحث حقه من الجهد الذي لم أبخل فيه قدر طاقتي واستطاعتي .

وجزى الله صاحب البديع خيراً عن العربية وأهلها والمنتفعين بها إلى يوم الدين ، ونفعنا بعلمه وعمله . إنه نعم المولى ونعم النصير .

الهوامش

- ١- انظر معجم البلدان لياقوت الحموي المجلد الرابع مادة (غزنة) ، ومراسد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٩٩٣/٢ .
- ٢- تاريخ ابن خلدون القسم الأول (المجلد الرابع ٧٧١هـ) .
- ٣- انظر في الدولة الغزنوية : تاريخ ابن خلدون المجلد الرابع ٧٧١-٨٣١ ، وابن الأثير ج/ وتاريخ الشعوب الاسلامية لبروكلمان ص ٢٦٦ وما بعدها ، وعصر الدول والإمارات للدكتور شوقي ضيف ص ٤٨٩-٤٩١ .
- ٤- انظر مقدمة كشاف اصطلاحات الفنون للدكتور لطف عبد البديع (و) .
- ٥- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٨٦/٦ (ترجمة النجار) .
- ٦- مقدمة كشاف اصطلاحات الفنون (و) .
- ٧- انظر كشف الظنون : ٩٣٢، ١٨٠٢، ١٨٣٨ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٢٩/٦ (ترجمة النجار) . ومعجم المؤلفين ١٥٦/٢ .
- ٨- انظر كشف الظنون : ٦٢٧ ، ومعجم المؤلفين ١٦٦/٢ .
- ٩- انظر البغية للسيوطي ج ١٤٠/٢ ، وكشف الظنون ٤٦٦، ١٨٠٤ ، ومعجم المؤلفين ج ٥٢/٥ - ٥٣ ، ٣٧/٧ .
- ١٠- انظر النجوم الزاهرة ج ١١/١٢٠-١٢١ ، والبدر الطالع للشوكانى ج ١٠٥/١ ، ومعجم المؤلفين ج ٢٧٦-٢٧٧ .
- ١١- انظر كشف الظنون ١١٨٢ ، ومعجم المؤلفين ج ١٠/١١٢ .
- ١٢- انظر معجم الأدباء لياقوت الحموي ج ١٩/١٢٤-١٢٥ ، والبغية ج ٢/٢٧٧ ، ومعجم المؤلفين ج ١٢/١٥٧ .
- ١٣- البغية ج ١/٢٤٥ .
- ١٤- شرح أبيات المغني للبغدادي ج ٧/١٧٥-١٧٦ .
- ١٥- البغية ج ١/١٠٩ .
- ١٦- انظر كشف الظنون ٢٣٦ .
- ١٧- هدية العارفين للبغدادي ج ٢/٦٤ .
- ١٨- انظر معجم المؤلفين ج ١٢/١٩ .
- ١٩- انظر جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي ص ٢١٠ هامش (٢) تحقيق د/

حامد أحمد نيل .

- ٢٠- التذييل والتكميل ج١ ورقة ٦٧ (مخطوط) ، وانظر الهمع ج١/٤٢ .
- ٢١- التذييل والتكميل ج٣ ورقة ٥٩ ، وانظر الهمع ج١/٢٣٥ .
- ٢٢- التذييل والتكميل الورقة الأولى من الجزء الثالث .
- ٢٣- راجع في ذلك الارتشاف ج٢/٢٨٥ ، والهمع ج١/٢٢٠ ، وشرح الفاكهي على القطر ج٢/١٣٢ ، وحاشية الصبان ج٢/١٣٦ .
- ٢٤- الارتشاف ج٢/٢٨٥ .
- ٢٥- المصدر السابق ، وانظر الهمع ج١/١٣٥ .
- ٢٦- المغني ص ٣٨٠ (الأفغاني) ، وانظر درة الغواص للحريري ص ٣٧ .
- ٢٧- الارتشاف ج٢/٢٣٩ .
- ٢٨- انظر الارتشاف ج٢/٢٣٩ ، والمغني ص ١٢٨ ، والتسهيل لابن مالك ص ٩٤ ، والهمع ج١/٢٠٦ .
- ٢٩- الارتشاف ج٢/٣٠٠ .
- ٣٠- انظر البحر المحيظ ج١/٣٢٣، ٣٥٠ .
- ٣١- انظر الهمع ج١/٢٣٣ .
- ٣٢- التذييل والتكميل ج٣ ورقة ٢٤٦ والارتشاف ج٢/٣١٥ .
- ٣٣- انظر الارتشاف ج٢/٣١٥ .
- ٣٤- الارتشاف ج٢/٦٤٦ ، والتنزيل والتكميل ج٤ ورقة ١٧١ .
- ٣٥- التذييل والتكميل ج٤/ ورقة ١٤٨ .
- ٣٦- انظر شرح الرضى على الكافية ج١/٣٤٢ .
- ٣٧- الارتشاف ج٢/٣٢٠ .
- ٣٨- انظر الاصول ج٣/٣٠٣ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء للقوافي ص ١٤٢ .
- ٣٩- انظر الارتشاف ج٢/٣١٩ . والتصريح ج١/٣٦٥ .
- ٤٠- الارتشاف ج٣/٢٢٧ .
- ٤١- الأصول ج١/١٠٩ .
- ٤٢- التذييل والتكميل ج٤ ورقة ١٨٨ .
- ٤٣- انظر تفصيل الخلاف في المسألة في الأصول ج١/٣٧٠-٣٧١ .
- ٤٤- انظر في ذلك : الإنصاف في مسائل الخلاف للأبباري م (٤٥) ج١/٣٢٩ ، وخزانة الأدب للبغدادى ج١/٢٨٥-٢٨٦ .

- ٤٥- الارتشاف نجذ/٢ ١٧٨ .
- ٤٦- انظر الأصول ج٢/٧٧-٧٨ .
- ٤٧- التذييل والتكميل ج٣ ورقة ٩٠ ، وانظر الارتشاف ج٢/٣٥٩ ، والأصول لابن السراج ج١/٢٦٤ .
- ٤٨- التذييل والتكميل ج٤/٢٠٠ .
- ٤٩- انظر الأصول لابن السراج ج١/٣٧٦ .
- ٥٠- التذييل والتكميل ٢ ورقة ١٠٩ ، وانظر في كل ماسبق التصريح بمضمون التوضيح للشيخ الأزهرى ١/١٨٣ ، والجمع للسيوطى ١/٩٥ .
- ٥١- الحجة في علل القراءات السبع ١/١٤٩-١٥٠ .
- ٥١*- التذييل والتكميل ج١ ورقة ٧١ .
- ٥٢- انظر الخصائص لابن جنى ١/٢٨٩، ٢٩٣ ، وقد نسب أبو حيان الرأى الثانى للكسانى وهشام . انظر الارتشاف ٢/٣٨ .
- ٥٣- التذييل والتكميل ٤ ورقة ١٤٧ ، وانظر الارتشاف ٢/٦٢٧ .
- ٥٤- راجع ذلك فى شرح أبيات المغنى للبغدادى ٦/٣٠١-٣٠٢ .
- ٥٥- انظر التذييل والتكميل ٢ ورقة ١٠٩ .
- ٥٦- التمام ص ٢٣٤، ٢٣٥ تحقيق خديجة الحديشى وآخرين (نقلا عن محقق كتاب الارتشاف ٢/٦٥ هامش ٣) .
- ٥٧- التذييل والتكميل ٤ ورقة ٢٣٩ .
- ٥٨- المفصل ص ٤٦ .
- ٥٩- سورة الحجر آية (٤) . وانظر المفصل ص ٧٢ ، والكشاف ٢/٣١ ، والارتشاف ٢/٣١٥ .
- ٦٠- سورة الروم آية (٩) ، فاطر آية (٤٤) ، غافر آية (٢١) .
- ٦١- سورة الزخرف آية (٥) .
- ٦٢- راجع فى هذا : الكشاف ٣/٣٤١ ، والارتشاف ٢/٦٦١ ، والمغنى ص ٢٢-٢٣ .
- ٦٣- حاشية الصبان على الأشعرونى ٣/١٠٤ .
- ٦٤- التذييل والتكميل ٣ ورقة ١٣٤ - وانظر المفصل ص ٢١٦ ، وفيه التاء ثابتة فى المؤنث إلا أن ابن الحاجب أشار فى (الإيضاح شرح المفصل ١/٦١٨) إلى عدم ثبوتها فى المفصل . قال : " وليس بجيد ، خروجه عن الاستعمال والقياس) اهـ .

ويبدو أن هناك اختلافاً في النسخ المخطوطة .

٦٥- انظر التذييل جـ ٤ ورقة ١٦٤ (مخطوط) وجـ ٤ ورقة ٢٣٣ ، والارتشاف جـ ٣/ ١٦٠ .

٦٦- انظر التذييل جـ ٣ ورقة ١٣٣ .

٦٧- انظر ماسبق نقله عن المازني ص ٩ ، والارتشاف جـ ٣ / ٣٢ .

٦٨- انظر ماسبق نقله عن المبرد ص ٩-١٠ ، والتذييل جـ ٤ ورقة ١٨٨ ، ٢٢٤ .

٦٩- انظر الارتشاف جـ ٢/ ٢٠٣ .

٧٠- انظر ماسبق نقله عن ابن السراج في (ثالثاً) من هذا السياق .

٧١- انظر الارتشاف جـ ٢/ ٢٠٣-٢٠٤ .

٧٢- انظر الارتشاف جـ ٢/ ٢٤٥ .

٧٣- انظر الارتشاف جـ ٢/ ٢٨٦ ، وانظر أيضاً بقية ما نقله عن الأخفش في جـ ٢/ ١٣٠، ٣٢٠، ٦٦٠، جـ ٣/ ١٣٢ .

٧٤- سورة البقرة آية (٩٦) .

٧٥- سورة التوبة آية (٨) .

٧٦- سورة البقرة آية (١٠٠) .

٧٧- سورة الأنعام آية (٢٣) .

٧٨- سورة هود آية (٢٧) .

٧٩- التذييل والتكميل ٣ ورقة ١٩٨ .

٨٠- غريب الحديث ١/ ١٣٩ .

٨١- الارتشاف ٢/ ٣٢٥-٣٢٦ .

٨٢- الارتشاف ٣/ ٢٢١ .

٨٣- الارتشاف ١/ ٨٧ .

٨٤- الارتشاف ٣/ ٥٤ ، وانظر اللسان في مادة (مجد) و (شبع) .

٨٥- المغني ١/ ٣٠١ .

٨٦- المغني ٧٠٨، ٧٠٩ .

٨٧- راجع في هذا التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٣٩ .

٨٨- انظر شرح الأشموني جـ ٣/ ٥٧-٥٨ .

٨٩- انظر المصدر السابق جـ ٣/ ٦٤ .

٩٠- انظر هداية أولي الأبواب جـ ٢/ ١٣٦ (رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية -

جامعة الأزهر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م دراسة وتحقيق ماهر عبدالغني كريم .

- ٩١- انظر حاشية الصبان ج١/ ١٩٨ .
- ٩٢- انظر حاشية الصبان ج١/ ٢٣٨ .
- ٩٣- انظر حاشية الصبان ج٢/ ١٣٦ .
- ٩٤- انظر حاشية الصبان ج٣/ ٥٦ .
- ٩٥- انظر حاشية الصبان ج٣/ ٧٧ .
- ٩٦- انظر حاشية الصبان ج٣/ ٦٤ .
- ٩٧- انظر حاشية الصبان ج٣/ ١٥٠ .
- ٩٨- سورة الشورى آية (٢٣) .
- ٩٩- سورة التوبة آية (٦٩) .
- ١٠٠- انظر المغني ص ٧٠٨-٧٠٩ .
- ١٠١- سورة يونس آية (٣٧) .
- ١٠٢- المغني ص ٧٠٩-٧١٠ .
- ١٠٣- انظر الآراء السابقة في : الارتشاف ٧٦/٢ ، والتذييل والتكميل ٢ ورقة ١٥٣ . والجمع ١١٦/١ .
- ١٠٤- سورة الاخلاص آية (١) .
- ١٠٥- انظر المغني ٣٠١ (الأفغاني) والتصريح ٢٢٣/١ ، والأشعوني مع حاشية الصبان ٢٨١/٢ .
- ١٠٦- انظر المراجع السابقة .
- ١٠٧- راجع المغني ٢٠٨ والجمع ٢١٥/١ ، وحاشية الصبان علي الأشعوني ٢٦٢/٢ - ٢٦٣ .
- ١٠٨- الارتشاف ٢٦٦/٢ .
- ١٠٩- انظر الإنصاف م (٥٦) ٣٨٢/١ - ٣٩١ الارتشاف ٢٤١/٢ ، والجمع ٢١٦-٢١٧ .
- ١١٠- الارتشاف ٢٤١/٢ - ٢٤٢ .
- ١١١- انظر في هذا : الانصاف في مسائل الخلاف م (٨٢) ج٢/ ٥٩٣ ، والارتشاف ج٢/ ٣٣٩ والمغني ص ٢٧٨-٢٧٩ ، والجمع ج٢/ ٧-٨ .
- ١١٢- سورة البقرة آية (١٤٣) .
- ١١٣- الارتشاف ٤٠٠/٢ .

- ١١٤- انظر في هذا الارتشاف ج ٢/٤٠٧ ، ٤١٦ ، والجمع ج ٢/١٠ .
- ١١٥- الارتشاف ج ٢/٤١٧ .
- ١١٦- سورة هود من الآية (١١١) .
- ١١٧- انظر هذه الآراء والردود عليها في : الأمالي النحوية لابن الحاجب ج ١/٦٦ وما بعدها والمغني ص ٣٧١ .
- ١١٨- سورة هود من الآية (١٠٥) .
- ١١٩- الأمالي النحوية لابن الحاجب ج ١/٦٨ .
- ١٢٠- سورة هود من الآية (١١٠) .
- ١٢١- الارتشاف ج ٢/٥٤٥ ، وانظر الجمع ج ٢/٥٧ .
- ١٢٢- المغني ص ٣٧١-٣٧٢ .
- ١٢٣- انظر التسهيل ١٦٩ ، والارتشاف ج ٢/٥٩٥ ، والجمع ج ٢/١٢٠ .
- ١٢٤- انظر شرح الجمل ١/٢١٧-٢١٨ ، والمقرب من ٢٤٧-٢٤٨ .
- ١٢٥- الارتشاف ج ٢/٥٩٥ .
- ١٢٦- حاشية الصبان ج ٣/٦٤ .
- ١٢٧- سورة البقرة آية (٦٨) .
- ١٢٨- سورة البروج آية (٢١) و (٢٢) .
- ١٢٩- سورة الأنعام آية (٩٢) و (١٥٥) .
- ١٣٠- سورة المائدة آية (٥٤) .
- ١٣١- سورة يوسف آية (١٠٩) .
- ١٣٢- سورة البقرة آية (١٣٥) .
- ١٣٣- لمزيد من التفصيل راجع دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث ج ٣ ، ٥١٤-٥٢٥ .
- ١٣٤- سورة ابراهيم آية (١) و (٢) .
- ١٣٥- انظر النشر في القراءات العشر ج ٢/٢٩٨ ، والبحر المحيط ج ٥/٤٠٤ .
- ١٣٦- انظر المقتضب ج ٤/١٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ج ١/٢١٨-٢١٩ ، والارتشاف ج ٢/٥٩٤ ، وشرح الرضي ج ١/٣١٧-٣١٨ ، والتصريح ج ٢/١٢٠ ، والجمع ج ٢/١٢٠ .
- ١٣٧- انظر الارتشاف ج ٢/٦٠٠ والجمع ج ٢/١٢٠ .
- ١٣٨- انظر الارتشاف ج ٢/٦٠٠ .

- ١٣٩- انظر الشواهد الكبرى للعيني ٧٣/٤ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٨٧/٧ .
- ١٤٠- انظر الارتشاف ٦١١/٢ ، والجمع ١٢٤/٢ ، وشرح الأشموني ٧٧/٣ .
- ١٤١- الارتشاف ٦١١/٢ .
- ١٤٢- انظر الارتشاف ٦٣١/٢ ، والجمع ١٣٢/٢ .
- ١٤٣- الارتشاف ٦٣١/٢-٦٣٢ .
- ١٤٤- انظر الارتشاف ٢٢٧/٣ ، والتصريح ٣٢٥/١ . والشاهد على هذه الرواية تجده في معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢ ، ومجمع الأمثال للهمداني ١٤٢/١ والارتشاف ٢٢٧/٣ ، والتصريح ٣٢٥/١ . وتجده برواية :
إذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ
في الانصاف ١٤٩/١ ، وابن يعيش ٩٣/٦ ، والمقرب لابن عصفور ٧٨ ، واللسان مادة (بيض) والخزانة ٤٨١/٣ .
- وقد نسب هذا البيت ضمن أبيات أخرى لطرفة بن العبد ، والرواية في ديوانه ص ١٥ :
إن قلت نصر فنصر كان شرفني قدما وأبيضهم سربال طباخ
وهذا البيت على مختلف روايته من شواهد الكوفيين في قوله (وأبيضهم) حيث يجوز عندهم اشتقاق أفعال التفضيل من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان ، ويمنع البصريون ذلك .
- ١٤٥- انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٤١/٢ ، وأوضح المسالك لألفية ابن مالك ٢٣٥/٢ ، وشرح الرضي ٢١٩/٢ .
- ١٤٦- سورة الاسراء آية (٨٤) .
- ١٤٧- سورة الأنعام آية (١١٧) .
- ١٤٨- التصريح ٣٣٩/١ .
- ١٤٩- انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٢/١ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣١٤/٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن ابي طالب ٢٨٥/١ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٢١/٤ .
- ١٥٠- سورة الكهف آية (١٢) .
- ١٥١- معاني القرآن للزجاج ٣١٤/٢ .
- ١٥٢- البحر المحيط ٢١/٤ .
- ١٥٣- التبيان في إعراب القرآن ٨٣١/٢ .
- ١٥٤- انظر الحجة ١٩/١ ، والايضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٦٦٣/١ .

- والأشْمُونِي ٥٥/٢-٥٦ .
- ١٥٥- انظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢٨٦/١ ، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ٨٣١/٢ ، والبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٣٣٦/١ .
- ١٥٦- انظر الحجة ١٩/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٤١/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٦ ، ١٠٦ ، والمغني ٨٠٤ ، والتصريح ٣٣٩/١ ، والأشْمُونِي ٥٦/٣ ، والخزانة ٥١٧/٣ وكتاب الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر لابن الصائغ ص ٢٥ (تحقيق جمال مخيمر) .
- ١٥٧- انظر الخزانة ٥١٧/٣ .
- ١٥٨- سورة البقرة آية (٤١) .
- ١٥٩- الارتشاف ٢٢٠-٢٢١/٣ ، وانظر التصريح ١٠٥/٢ .
- ١٦٠- انظر التصريح ١٠٥/٢ .
- ١٦١- راجع معاني القرآن للفراء ٣٢-٣٣ .
- ١٦٢- ماين الحاصرتين زيادة من الهمع ١٣٤/٢ .
- ١٦٣- التذييل والتكميل ٤ ورقة ١٦٤ .
- ١٦٤- المصدر نفسه .
- ١٦٥- انظر حاشية الشهاب ٢٧٢/١ (نقلاً عن كتاب في أصول اللغة الصادر عن المجمع اللغوي في القاهرة ص ٢٢٧) .
- ١٦٦- انظر الهمع ١٨٢/١ .
- ١٦٧- انظر الارتشاف ٣٢٥/٢ .
- ١٦٨- انظر التذييل والتكميل ٤ ورقة ٩٧ .

فهرست المصادر والمراجع

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ت/ الدكتور مصطفى أحمد النحاس مطبعة المدني ، ط/ ١ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢- الاستغناء في أحكام الاستثناء للقراقي ، ت/ الدكتور طه محسن ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق .
- ٣- الأصول في النحو لابن السراج ، ت/ الدكتور عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط/ ١ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٤- الأمالي النحوية لابن الحاجب ، د/ هادي حسن حمودة ، مكتبة النهضة العربية بيروت ١٩٨٥ م.
- ٥- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري ت/ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط/ ٤ ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
- ٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، ت/ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ط/ ٦. نشر دار الفكر . بيروت .
- ٧- الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ت/ الدكتور موسى بني العلي ، مطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٨٢ م.
- ٨- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، نشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، الرياض السعودية .
- ٩- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للامام الشوكاني ، مطبعة السعادة بمصر ، ط/ ١ ١٣٤٨ هـ .
- ١٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، ت/ محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط/ ١ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- ١١- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ، ت/ الدكتور طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ١٢- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، الجزء السادس ، ترجمة عبدالحليم النجار ، دار المعارف بمصر .
- ١٣- تاريخ الشعوب الاسلامية لبروكلمان ، ترجمة نبيه أمين فارس ، ومنير البعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت .

- ١٤- التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، ت/ علي محمد البيجاوي ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة .
- ١٥- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، مصورة عن مخطوط دار الكتب المصرية تحت رقم ٦٢ نحو .
- ١٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، ت/ محمد كامل بركات ، نشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م .
- ١٧- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ١٨- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي ، ت/ حامد نيل ، توزيع مكتبة النهضة بمصر ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- ١٩- حاشية الصبان على الأشوني ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة .
- ٢٠- حاشية ياسين على التصريح بهامش التصريح بمضمون التوضيح .
- ٢١- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ، تأليف يس بن زيد الحمصي ، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر .
- ٢٢- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي (الجزء الأول) ت/ علي النجدي ناصف وزملاءه ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م .
- ٢٣- خزانة الأدب للبغدادى ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩م .
- ٢٤- الخصائص لابن جني ، ت/ محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٦م .
- ٢٥- دراسات في اسلوب القرآن الكريم ، للأستاذ محمد عبدالحق عزيمة ، مطبعة السعادة ومطبعة احسان ، ط/١ ، ١٣٩٢هـ-١٤٠١م .
- ٢٦- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، ت/ محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار نهضة مصر ، الفجالة .
- ٢٧- ديوان طرفة بن العبد ، ت/ علي النجدي ، مكتبة الأنجلو المصرية .
- ٢٨- شرح أبيات المغنى للبغدادى ، ت/ عبدالعزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط/١ ، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣-١٩٨١م .
- ٢٩- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ت/ الدكتور صاحب أبو جناح ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .
- ٣٠- شرح الشواهد الكبرى للعيني بهامش خزانة الأدب للبغدادى .

- ٣١- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية .
- ٣٢- شرح الكافية للرضي الاسترابادي ، مطبعة دار الطباعة العامرة ، الاستانة ١٢٧٥هـ .
- ٣٣- شرح المفصل لابن يعيش ، ت/ جماعة ، دار الطباعة بالمنيرة ١٩٢٨م .
- ٣٤- عصر الدول والامارات (من تاريخ الأدب العربي) للدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .
- ٣٥- غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، طبعة مصورة عن مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، الهند ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م .
- ٣٦- الكامل في التاريخ لابن الأثير ، المطبعة الأميرية .
- ٣٧- كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، ت/ ياسين محمد السواس ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط/٢ .
- ٣٨- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (الجزء الأول) ت/ الدكتور لطفي عبدالبديع ، مصر ١٩٦٣م .
- ٣٩- الكشاف للزمخشري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م .
- ٤٠- كشف الظنون في أسماء الكتب والفنون لحاجي خليفة ، منشورات مكتبة المشى ، بغداد .
- ٤١- لسان العرب لابن منظور ، ت/ عبدالله علي الكبير وآخرين ، دار المعارف بمصر .
- ٤٢- مجمع الأمثال للميداني ، ت/ محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي .
- ٤٣- مراصد الاطلاع على أسماء البقاع والأمكنة ، لصفي الدين عبدالمؤمن البغدادي ، دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي) ط/٢ .
- ٤٤- معاني القرآن للفرء ، ت/ الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م .
- ٤٥- معاني القرآن وإعرايه للزجاج ت/ الدكتور عبدالجليل عبده شلبي ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ١٩٧٢م .
- ٤٦- معجم البلدان لياقوت الحموي ، دار صادر بيروت ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م .
- ٤٧- معجم المؤلفين وتراجم مصنفى الكتب العربية لعمر ورضا كحالة ، بيروت .
- ٤٨- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، ت/ الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت .

- ٤٩- المفصل في علم العربية للزمخشري ، نشر دار الجيل ، بيروت ، ط/٢ .
- ٥٠- المقتضب للمبرد ، ت/ محمد عبدالحالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٣٨٨هـ .
- ٥١- المقرب لابن عصفور ، ت/ أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني - بغداد .
- ٥٢- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري ، مطبعة دار الكتب المصرية .
- ٥٣- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، ت/ الدكتور محمد سالم محسن ، نشر مكتبة القاهرة .
- ٥٤- هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، للشنواني ، دراسة وتحقيق ماهر عبدالغني كريم (رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- ٥٥- هدية العارفين للبغدادي ، مكتبة المشي ، بغداد .
- ٥٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت (تصوير على الأصل) .
- ٥٧- الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر لابن الصائغ ، ت/ الدكتور جمال عبدالعاطي مخيمر ، مطبعة حسان ، مصر ط/١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .